

تمهيد:

كانت العرب في الجاهلية وصدر الإسلام تنطق على السليقة، و تكره الخطأ في اللغة، قال عبد الملك بن مروان: اللحن في الكلام أقبح من الجذري في الوجه، و قد أوصى بعض العرب بنبيه، فقال: يَا بَنِي أَصْلَحُوا أَسْنَتَكُمْ، فَإِنَّ الرَّجُلَ تَنَوَّبَهُ النَّائِبَةُ، فَيَتَجَمَّلُ فِيهَا، فَيَسْتَعِيرُ مِنْ أَخِيهِ دَابَّتَهُ، وَ مِنْ صَدِيقِهِ ثَوْبَهُ، وَ لَا يَجِدُ مِنْ يَعْجِرِهِ لِسَانَهُ¹، ولما انتشر الإسلام و اجتمعت الألسنة المتفرقة، واللغات المختلفة نقشى اللحن، فانصرفت الهمم لوضع قواعد اللغة المتمثلة في النحو بضبط حركات الإعراب والبناء، و ضبط أبنية الكلم ومعرفة أحوالها ، وتلك القواعد هي علما النحو و الصرف.

وقد نسب جلال الدين السيوطي (911هـ) وضع قواعد علم إلى معاذ الهراء (187هـ)، نظراً لبراعته في صياغة هذه الأبنية والإكثار منها²، وقد رأى البعض أن هذا خطأ وأن معاذاً لا يعدو أن يكون واحداً من أعيان الطبقة الأولى من علماء الصرف في الكوفة؛ لأنه عاصر سيبويه (ت 180 هـ) الذي خلف لنا في كتابه جمهرة ما يتعلق بالصرف، حتى كاد أن يكون علماً مكتملاً، والحقيقة عند هؤلاء أن معاذاً برع فحسب في صياغة الأبنية الافتراضية لتدريب المبتدئين وهي التي سميت (مسائل الامتحان)³.

و الجدير بالذكر أن علم الصرف كان أقل علوم العربية إثارة لعلمائها ما جعلهم ينصرفون عنه إلى ما هو أهم كالنحو و البلاغة حسب رأيهم، فكانت معظم الدراسات الصرفية جزءاً من كتب النحو، لكن مجموعة منهم غير قليلة حملت على عاتقها دراسة هذا المستوى من مستويات اللغة، حتى آل علم الصرف في نهاية المطاف إلى الاستقلال، فالاكتمال جرياً على سنن الترقى، وعند ذلك تميز عن علوم العربية عامة،

¹ - السيد أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 3.

² - السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط2، 1979، 291/2.

³ - نقلاً عن: خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1965، ص 29.

وعن علم النحو خاصة بشكل تام، وصار له مباحث محددة، لا يشاركه فيها غيره، وعلماء يتفردون بدراسته، ومصنفات يستقل بها، وتستقل به، وتم تخليص مسأله من مسائل النحو، وأصبحت هذه المسائل علماً مستقلاً متميز الموضوع.

ولأن الصرف يُعنى بالاشتقاق و بمختلف التصريفات فقد تداخلت مصطلحاته، و اختلقت مفاهيمه، إذ نلاحظ أن كثيراً من العلماء و الدارسين من لا يكاد يفرق بين الصرف و التصريف و الاشتقاق، فيستعملون الواحد من هذه المصطلحات بدلا من الآخر، و كأنها جميعا بالمعنى نفسه.

و يشير التفتازاني (ت793هـ) إلى أن لفظ (التصريف) هو الأول استعمالاً للدلالة على هذا العلم؛ فهو تفعيل من الصرف للمبالغة والتكثير¹، و هذا ما يؤكد أن اختيار القدامى لمصطلح (التصريف) لم يكن اعتباطاً، بل لذلك دلالة على المعنى الاصطلاحي الذي أرادوه، وهو معنى: تغيير الأبنية من وضع إلى وضع، ومن مثال إلى مثال، والتصريف يفيد معنى التغيير أكثر من إفادة الصرف لهذا المعنى، كما يوحي معنى هذه اللفظة بالعمل والتدريب وكثرة التمارين، وحين اتسعت دائرة هذا العلم، ودخل فيه بعض المسائل والقواعد التي يبدو فيها التغيير أقل ظهوراً، ظهر مصطلح الصرف على هذا العلم².

أما استخدام مصطلح الاشتقاق دليلاً على هذا العلم، فكان على سبيل تسمية العام بالخاص، لأن الاشتقاق هو أحد خصائص اللغة العربية، بل أهم خصائصها، وهو وسيلة مهمه في نموها، فاللغة العربية هي لغة اشتقاقية من الدرجة الأولى.

و لأن سمة البحث الأكاديمي الدقة و الوضوح، ندخل هذا الفصل عن طريق جهازه المفاهيمي، مركزين على المصطلحات الثلاثة التي أوقعت الباحثين في شرك التشابه، و هي الصرف و التصريف و الاشتقاق.

¹- التفتازاني، شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف، تحقيق عبد العال سالم مكرم، المكتبة الأزهرية للتراث، ط8، 1997، ص 28 و ما بعدها.

²- خالد بن عبد الكريم بسندي، الصرف والتصريف وتداخل المصطلح، مجلة جامعة الملك سعود الرياض، كلية الآداب، 2008، م20، ص 319 و ما بعدها.

أولاً- اصطلاحات صرفية:

1- الصرف:

ليس غريباً أن يشوب هذا المصطلح كثير من الخلط و عدم التمييز على مستوى المصطلحات و المفاهيم، فالمتتبع لكتب التراث يلاحظ أنه لم يرد عن علماء اللغة الأوائل تعريف جامع مانع لعلم الصرف، و كل ما ذكر كان مجرد إشارات متناثرة هنا و هناك.

الصرف لغة من المادة المعجمية (ص ر ف)، و هو "في الحديث: التوبة، و العدل الفدية، أو هو النافلة، و العدل الفريضة، أو بالعكس، أو هو الوزن، و العدل: الكيل، أو هو الاكتساب... و صَرَفُ الحديث: أن يزداد فيه و يحسن، من الصرف في الدراهم، و هو فضل بعضه على بعض في القيمة، و كذلك صَرَفُ الكلام، و له عليه صرف: شَرَفٌ أو فضل، و هو من صرفه يصرفه؛ لأنه إذا فضل صرف عن أشكاله..."¹.

و في لسان العرب: "الصَّرْفُ: رَدُّ الشَّيْءِ عَنِ وَجْهِهِ، صَرَفَهُ يَصْرِفُهُ صَرَفًا، فأنصَرَفَ. و صارَفَ نَفْسَهُ عَنِ الشَّيْءِ: صَرَفَهَا عَنْهُ. و قوله تعالى: ثم أنصَرَفُوا؛ أي رَجَعُوا عَنِ الْمَكَانِ الَّذِي اسْتَمَعُوا فِيهِ، وَقِيلَ: أَنْصَرَفُوا عَنِ الْعَمَلِ بِشَيْءٍ مِمَّا سَمِعُوا. صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ أَيْ أَضَلَّهُمْ اللَّهُ مُجَازَةً عَلَى فَعْلِهِمْ؛ وَصَرَفْتُ الرَّجُلَ عَنِّي فأنصَرَفَ"².

وقد وردت أصول هذه الكلمة في القرآن الكريم أكثر من ثلاثين مرة، تفيد كلها معنى التحويل والتغيير، كقوله تعالى: (وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ)³، و قوله: (فَاسْتَجَابَ لَهُ رَبُّهُ فَصَرَفَ عَنْهُ

¹- الفيروزآبادي، القاموس المحيط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2004، مادة (صرف)، ص 842، 843.

²- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر بيروت، ط1، 1997، مادة (صرف)، ص 843.

³- البقرة/ 164.

كَيْدَهُنَّ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ¹، و قوله أيضا: (فَكَذَّبُواكُمْ بِمَا تَقُولُونَ فَمَا تَسْتَظِيْعُونَ صِرْفًا وَلَا نَصْرًا وَمَنْ يَظْلِمُ مِنْكُمْ نُذِقْهُ عَذَابًا كَبِيرًا)².

أما في الاصطلاح فهو تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة، لا تحصل إلا بهذا التغيير، وذلك كتحويل المصدر (قطع) إلى الفعل الماضي (قطع)، والمضارع (يقطع)، والأمر (اقطع)، وغيرها مما يمكن أن نتوصل إليه من مشتقات تتصرف عن الكلمة الأصل كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة... الخ، وهو إلى جانب ذلك علم يبحث فيه عن المفردات من حيث صورها وهيئاتها، أو من حيث ما يعرض لها من صحة، أو إعلال، أو إبدال³.

و علم الصرف لا ينظر في الحروف؛ لأنها لا تتصرف، و لا ينظر في الأسماء المبنية أو الأفعال الجامدة؛ لأنها لا تقبل التصريف أو الاشتقاق، فموضوعه الأسماء المتمكنة و الأفعال المتصرفة⁴، و مادته هي الوحدات الصرفية، و ربما تكون الوحدة الصرفية كلمة أو جزءا من كلمة في بدايتها أو وسطها أو نهايتها، و قد تكون المغايرة بين الصيغ، كالمغايرة بين فعل المبني للمعلوم و فعل المبني للمجهول⁵.
فموضوع علم الصرف هو الألفاظ العربية من حيث الصحة والإعلال والأصالة والزيادة، والأفعال المتصرفة والأسماء المعربة من حيث البحث عن كيفية اشتقاقهما؛ لإفادة المعاني الطارئة، فيجري التصريف على هذه الأفعال بتغيير بنيتها، فيقال مثلاً: اسم الفاعل من الفعل الثلاثي بزنة فاعل، واسم التفضيل بزنة أفعل، واسم الهيئة بزنة فعلة إلى غير ذلك.

¹- يوسف/ 34.

²- الفرقان/ 19.

³- خديجة الحديثي، أبنية الصرف، ص26، 27.

⁴ - الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المطبعة الخيرية، مصر، ط1، 1305
168/4.

⁵- كمال بشر، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، مصر، 1986، ص 220.

و يجري التصريف على الأسماء المعربة بالثنائية والجمع والتصغير والنسب، أما الأسماء المبنية نحو (مَنْ وكيفَ وأيْنَ) فلا يدخلها التصريف، ولا يردُّ على هذا تصغير (ذا) الإشارية و (الذي) و (التي) الموصولين، لأن ذلك خارج عن القياس، فهو نادر أو قليل، وأما الأفعال الجامدة كـ(عسى) وليس ونِعَمَ وبئسَ، والحروف مثل مِن وفي وإلى وعلى، فلا يعتمدها التصريف حال (الإفراد)، فهي كالأسماء المبنية؛ ثابتة لا تتغير أبنيتها، وتلازم صورة واحدة، أما في حال (التركيب) فإنه يعتردها، فقد تُقلب الألف في الحرف ياءً مع الضمير مثل (إليك) و (عليك)، وقد تحذف عين الفعل الجامد أو لامه عند الإسناد؛ للتخلص من التقاء الساكنين، نحو (لستَ) و (عَسْتَ)، وهذا كله شاذ يوقف عند ما سُمِعَ منه¹.

و لا يدخل التصريف أيضا الأسماء الأعجمية؛ لأنها من لغة قوم حكمها ليس كحكم العربية، فلا يقال إن اسماعيل أصلها سمع، و إبراهيم أصلها بره، و لا نوح أصلها نوح؛ لأنها كلمات نقلت من لغة حكمها غير حكم العربية².
و جاء في حاشية الصبان على شرح الأشموني أن تعريف الصرف اصطلاحا يشمل ثلاثة أمور³:

- أولاً: تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لأداء المعنى الذي يقتضيه المقام كالتصغير واسم الفاعل والتكسير.
- ثانياً: تغيير الكلمة لا لمعنى طارئ ولكن لغرض آخر كالزيادة والحذف والقلب والنقل والإدغام والإمالة.
- ثالثاً: العلم بأحكام بنية الكلمة بما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة، ويقصد ببنية الكلمة الصيغة التي توجد الكلمة عليها في حالة كونها مفردة، فإذا ركبت مع غيرها أصبح البحث فيها خاصاً بالنحو.

¹ - أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، دار الكيان، الرياض، ص 43.

² - ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، تحقيق، فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1996، ص 35، و ينظر: الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص 43.

³ - الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، 167/4.

نستطيع أن نتبين من خلال ما سبق أن الصرف عند القدامى بمعنيين¹:
 - أحدهما عملي: و هو تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها، كتحويل المصدر إلى اسمي الفاعل و المفعول، و اسم التفضيل، و اسمي المكان و الزمان...
 - و الثاني علمي: و هو علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب، و لا بناء.

ومن المحدثين كمال بشر الذي قال إن الصرف "وسيلة وطريق من طرائق دراسة التركيب والنص اللذين يقوم بالنظر فيهما علم النحو"². وعلى الرغم من عدم العناية بالصرف كباقي علوم اللغة، فإننا نجد من علماء العربية من أدرك أهميته، و اعتنى به، و عد الخطأ في المفردات عيباً يخل بالكلام، ويتنافى مع فصاحة المفرد، ويبطل بلاغة القول المركب، و قد ذكرت الروايات بعض ظواهر اللحن في الكلمات، من ذلك "ما ذكره أبو الطيب اللغوي (ت351هـ) نقلاً عن الخليل (ت173هـ) من قوله لم يزل أبو الأسود (ت69هـ) ضنيناً بما أخذه عن علي كرم الله وجهه (ت40هـ) حتى قال له زياد، قد فسدت ألسنة الناس، و ذلك أنهما سمعا رجلاً يقول قد سقطت عصاتي، فدافعه أبو الأسود، و وجه اللحن في هذا المثال أنه أنت العصا بالتاء، مع أنها غير محتاجة إليها، إذ العصا مؤنث مجازي، بدون علامة في لغة العرب..."³.

كما ذكرت الروايات عن أبي عبيدة أنه قال في كلمة (مندوحة) من قولنا (مالي عنه مندوحة)، أي متسع، إنها مشتقة من (انداح)، و ذلك فاسد؛ لأن: انداح: (انفعل) و نونه زائدة، و (مندوحة: مفعولة)، و نونه أصلية، إذ لو كانت زائدة لكانت (مَنْفَعَلَةٌ)، و هو بناء لم يثبت في كلامهم⁴.

¹- خديجة الحديثي، أبنية الصرف، ص23.

²- كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص84.

³- الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص 27.

⁴- ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص32.

2- التصريف:

يحوّم المعنى اللغوي للتصريف حول التحويل: "و تصريف الآيات: تبيينها، و التصريف في الدراهم و البياعات: إنفاقها، و التصريف في الكلام: اشتقاق بعضه من بعض، و التصريف في الرياح تحويلها من وجه إلى وجه..."¹.

أما المعنى الاصطلاحيّ فهو ما وضعه له أهل هذه الصناعة، والمراد هنا صناعة التصريف، وهو تحويل الأصل الواحد أو تغييره، والأصل ما يبني عليه شيء، والمراد هنا المصدر (إلى أمثلة) أي أبنية وصيغ، وهي الكلم باعتبار الهيئات التي تعرض لها من الحركات، والسكنات، وتقديم بعض الحروف على بعض وتأخيرها عنه، (مختلفة) باختلاف الهيئات كضرب يضرب، ونحوهما من المشتقات (لمعان)، فالتصريف تحويل الأصل أي المصدر إلى أمثلة مختلفة لأجل حصول معان مقصودة لا تحصل إلا بهذه الأمثلة².

و قد عرف سيبويه (ت180هـ) التصريف في قوله: "هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات، والأفعال غير المعتلة، والمعتلة، وما قيس من المعتلّ الذي لا يتكلمون به، ولم يجئ في كلامهم إلا نظيره من غير بابه، وهو الذي يسميه النحويون: التصريف والفعل"³.

أما ابن السّراج (ت316هـ) فينص على مفهوم التغيير في إيراده مصطلح التصريف قائلاً: "إنما سمّي تصريفاً لتصريف الكلمة الواحدة بأبنية مختلفة، وخصّوا به ما عرض في أصول الكلام، وذواتها من التغيير، وهو ينقسم خمسة أقسام: زيادة، وإبدال، وحذف، وتغييرٌ بالحركة والسكون، وإدغامٌ؛ وله حدٌ يعرف به"⁴.

و يقول ابن جنّي (ت392هـ): "هو أن تأتي إلى الحروف الأصول، فتتصرف فيها بزيادة حرف أو تحريف، بضرب من ضروب التغيير، فذلك هو التصرف فيها،

¹ - الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مادة (صرف)، ص 843.

² - خالد بن عبد الكريم بسندي، الصرف والتصريف وتداخل المصطلح، ص319 و ما بعدها.

³ - سيبويه، الكتاب، تحقيق، عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1 242/4.

⁴ - ابن السّراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1988، 231/3.

و التصريف لها"¹، و يجعل الغرض منه على ضربين: "أحدهما الإدخال لما تبنيه في كلام العرب، و الإلحاق له به، و الآخر التماسك الرياضية به، و التدرب بالصنعة فيه"²، و يؤكد على أهميته لمستعمل العربية إذ يقول: و"يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة، وبهم إليه أشد فاقة؛ لأنه ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به"³، فالتصريف هو السبيل الوحيدة عند ابن جني إلى الاشتقاق؛ لأنه يحدد أبنية الصيغ المشتقة، و الاشتقاق هو أهم دليل لمعرفة الزائد من الأصلي⁴، فالواو و الياء و الألف في (كوثر و كثير و كاتر) زائدة بطريق القياس، لأنها وردت مع ثلاثة حروف أصول، و بطريق الاشتقاق؛ لأن هذه الأصول بمعنى الكثرة⁵.

و جاء عند الجرجاني (ت471هـ): "أن التصريف تفعيل من الصرف، وهو أن تصرف الكلمة المفردة فتتولد منها ألفاظ مختلفة ومعان متفاوتة"⁶، فتراه يستعمل الصرف و التصريف على سبيل الترادف، وهذا الاستخدام مطرد في سائر الكتاب. في حين يرى ابن الحاجب (ت646هـ) أن: "التصريف علمٌ بأصولٍ يُعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب"⁷، حيث شمل مدلول المصطلح عنده أبنية الكلمة وأحوالها التي ليست بإعراب ولا بناء، و ما يميز عمل ابن الحاجب ترتيب كتابه

¹ - ابن جني(أبو الفتح عثمان)، التصريف الملوكي، تحقيق محمد سعيد بن مصطفى النعسان الحموي، مطبعة شركة التمدن الصناعية، مصر، ط1، ص2.

² - ابن جني ، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، 487/2..

³ - ابن جني، المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، مطبعة البياي الحلبي، مصر، 1954م ط1، 2/1.

⁴ - حسن هنداوي، مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة، دار القلم، دمشق، ط1، 1989، ص 51

⁵ - ابن جني، التصريف الملوكي، ص 8.

⁶ - عبد القاهر الجرجاني، المفتاح في الصرف، تحقيق علي الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1987، ص26.

⁷ - رضي الدين الاسترأبادي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982، 1/1.

ترتيباً دقيقاً وتهذيب مسائله وتبويب موضوعاته، لذا قسمه عدة أقسام بدأها بأوزان المجرد والمزيد، وذكر بعدها الأبنية التي تكون للحاجة كالماضي والمضارع والأمر، والمشتقات: اسم الفاعل واسم المفعول، والإعلال والإبدال والإدغام والحذف، جامعا بذلك مباحث التصريف بطريقة جعلت الدارسين يعتمدون على كتابه في مسائل التصريف اعتماداً كبيراً¹.

أما ابن مالك (ت 686هـ) فيعرف التصريف بقوله: "التصريف علمٌ يتعلق ببنية الكلمة وما لحروفها من أصالةٍ وزيادةٍ وصحةٍ وإعلالٍ وشبه ذلك"²، مشيراً إلى مسائل التصريف، و مبيناً أنه تحويل الكلمة من بنية إلى غيرها؛ لغرض لفظي أو معنوي، و هو ما لا يليق إلا بمشتق، أو بما هو من جنسه³.

3- الاشتقاق:

تتميز اللغة العربية بأنها لغة اشتقاق، والاشتقاق هو الذي يصنع من جذر الكلمة عديداً من الكلمات، فتتسع مادة اللغة، وترحب دلالاتها، إذ تظل الكلمات المشتقة من الجذر الواحد حاملةً لمعنى مشترك بينها، تأخذه من هذا الجذر، ثم تزيد فيه وتتوسع، و قد جاء في القاموس المحيط أن: "الاشتقاق: أخذ شق الشيء، و الأخذ في الكلام، و في الخصومة يمينا و شمالا، و أخذ الكلمة من الكلمة"⁴.

أما في الاصطلاح فهو العلم بدلالات كلام العرب التي يعرف بها الأصل الذي ترجع إليه الألفاظ، إنه علم البحث عن كيفية خروج الكلم بعضها عن بعض، بسبب مناسبة بين المخرج والمخارج بالأصالة والفرعية بين الكلم، لكن لا بحسب الجوهرية، بل بحسب الهيئة⁵.

¹ - خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص 35.

² - ابن مالك، تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد ، تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1967، ص 290.

³ - خالد بن عبد الكريم بسندي، الصرف والتصريف وتداخل المصطلح، ص 27.

⁴ - الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مادة (شقه)، ص 912.

⁵ - القنوجي، أبجد العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999، 62 / 2، 63.

إنه أخذ كلمة من كلمة أو أكثر مع تناسب بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى جميعاً، و على هذا فهو عملية استنباط وتوليد صيغة من صيغة أو لفظ من لفظ¹، بحيث تكون الصيغتان واللفظان متفقين في المعنى العام وفي الحروف الأصلية، أو بمعنى آخر هو أن تأخذ من اللفظ ما يناسبه في التركيب، فتجعله دالاً على ما يناسبه، فمجال الاشتقاق إذن البحث في مادة الكلمة من وجوهها المختلفة، بتغيير بنيتها لغرض لفظي أو معنوي².

و إذا كان الاشتقاق أخذ كلمة من أخرى، فإن هذا لا يعني أنه غير متناه، إذ لا بد له من حد ينتهي إليه، و هذا ما أكده ابن دريد في قوله: "... ولم نتعد ذلك إلى اشتقاق أسماء صنوف النَّامِي من نبات الأرض؛ نجمها وشجرها وأعشابها، ولا إلى الجماد من صخرها ومَدْرَها، وحَزْنُها وسهلها، لأننا إن رُمْنَا ذلك احتجنا إلى اشتقاق الأول التي نشقُّ منها، وهذا ما لا نهاية له"³.

و جاء في التسهيل أن "الصرف أعم من الاشتقاق؛ لأن بناء مثل قررد من الضرب يسمى تصريفاً؛ ولا يسمى اشتقاقاً؛ لأنه خاص بما بنته العرب"⁴، و هو ما قد ذهب إليه ابن عصفور (ت660هـ) في تفرقة بين المصطلحين قائلاً: "و أما التصريف فتغيير صيغة الكلمة إلى صيغة، نحو بنائك من (ضَرَبَ)، مثل (جَعَفَرُ)، فتقول (ضَرَبَ) ...، و هو شبه الاشتقاق، إلا ان الفرق بينهما أن الاشتقاق مختص بما فَعَلَتِ العربُ من ذلك، والتصريف عامٌ لما فَعَلْتَهُ العربُ، ولما نُحَدِثُهُ نحن بالقياس. فكلُّ اشتقاق تصريف، وليس كل تصريف اشتقاقاً"⁵.

¹ - إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط5، 1975، ص46.

² - خالد بن عبد الكريم بسندي، الصرف والتصريف وتداخل المصطلح، ص319 و ما بعدها.

³ - ابن دريد، الاشتقاق، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1958، ص3.

⁴ - السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق، محمد أحمد جاد المولى، علي البجاوي، محمد أبو الفضل، دار إحياء الكتب العربي، عيسى البابي الحلبي، 1/ 351.

⁵ - ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص46، 47.

ووضح الفرق بين المصطلحين بأنه إذا كان الاستدلال على الزيادة أو الأصلية، برد الفرع إلى أصله سُمِّي ذلك اشتقاقاً، وإذا كان الاستدلال عليهما بالفرع سُمِّي ذلك تصريفاً.

"فمثال الاستدلال برد الفرع إلى الأصل، استدلالنا على زيادة همزة (أحمر) مثلاً، بأنه مأخوذ من الحُمْرة، فالحمرة هي الأصل الذي أخذ منه أحمر، فهذا وأمثاله يسمى اشتقاقاً؛ لأن المستدلَّ على زيادة همزة، و هو (أحمر) مأخوذ من الحمرة، ومثال الاستدلال على الزيادة بالفرع، استدلالنا على زيادة ياء أَيْصِرَ بقولهم في جمعه (إِصَارٌ) بحذف الياء وإثبات الهمزة، فـ(إِصَارٌ) فرع عن (أَيْصِرَ)؛ لأنه جمعه، فهذا وأمثاله يسمى تصريفاً؛ لأن المستدلَّ على زيادة يائه، وهو (أَيْصِرَ) ليس بمشتق من إِصَارَ، بل إِصَارَ تصريف من تصاريفه الدالة على زيادة يائه"¹، وهو بهذا يخرجنا من دائرة التداخل بين المصطلحين، ويوقفنا على أوجه الاتفاق والافتراق بينهما.

كما أن الفرق بينهما يكمن في أن علم التصريف يبحث في الأوزان الظاهرة ودلالة كل وزن، أما الاشتقاق فيبحث في الدلالة الباطنة وارتباط المعاني في المادة الواحدة، وهذا ما أشار إليه صاحب أبجد العلوم في قوله: "واعلم أن مدلول الجواهر بخصوصها يعرف من اللغة، وانتساب البعض إلى البعض على وجه كلي؛ إن كان في الجوهر فالاشتقاق، وإن كان في الهيئة فالصرف، فظهر الفرق بين العلوم الثلاثة، وإن الاشتقاق واسطة بينهما، ولهذا استحسنوا تقديمه على الصرف، وتأخيره عن اللغة في التعليم، ثم إنه كثيراً ما يذكر في كتب التصريف، وقلما يدون مفرداً عنه؛ إما لقلة قواعده، أو لاشتراكهما في المبادئ، حتى إن هذا من جملة البواعث على اتحادهما، والاتحاد في التدوين لا يستلزم الاتحاد في نفس الأمر"².

ثانياً- مراحل علم الصرف:

¹- ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص 47.

²- القنوجي، أبجد العلوم 2 / 63.

مرّ هذا العلم بعدد من المراحل؛ إذ اتسعت مباحثه، وتطوّر مفهومه، ويمكن حصر فترات تطوره في مراحل ثلاث:

1- المرحلة الأولى:

تمثلها كتب النحو العربي، حيث اندرجت مباحث الصرف مع مباحث النحو دون تمييز، فقد كانت الدراسة الصرفية ضمن الدراسات النحوية؛ لأن علوم اللغة العربية لم تنفصل في بادئ أمرها، و لم تتحدد فصولها و مباحثها¹، وممن سار على هذا النهج سيبويه في كتابه، وابن السراج في أصوله؛ مع أنّ بينهما اختلافًا في ترتيب الأبواب الصرفية وتنظيمها، وتشابهاً وتقاربًا كبيرًا في المادة العلمية.

ومصطلح التصريف في هذه المرحلة ضيق لا يقصد به إلا باب يسير، وقد تناوله سيبويه كما سبقت الإشارة في "باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة، والمعتلة، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ولم يجئ في كلامهم إلا نظيره من غير بابه، وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل"².

ومعنى التصريف عند سيبويه على هذا هو تغيير الكلمة من وزن إلى آخر، سواء أكان ذلك من المعتل أم من غيره، على نسق كلام العرب الذي تكلموا به في غير باب المعتل أو غير المعتل بمعنى: أن يُقاس الصحيح على وزن للمعتل لم يأت الصحيح عليه، والعكس أيضًا، وهذا يكون في مسائل التمارين والتدريبات؛ لترويض قوانين البذل والقلب والحذف، ومعرفة الأبنية، والميزان الصرفي، وهذا هو التصريف عند سيبويه، وما معرفة قوانين البذل والحذف والقلب إلا لتُعين على مسائل التصريف، وإلا فهي ليست تصريفًا³.

¹ - خديجة الحديثي، أبنية الصرف، ص 27.

² - سيبويه، الكتاب، 242/4.

³ - مهدي بن علي بن مهدي آل ملحان القرني، الترتيب الصرفي في المؤلفات النحوية والصرفية إلى أواخر القرن العاشر الهجري، مجلة جامعة أم القرى، ع21، ديسمبر 2000، ص737.

أما ابن السراج فيجعل التصريف كل ما يعرض على أصول الكلام وذواتها من التغيير؛ وذلك بالزيادة، و الإبدال، و الحذف، و الإدغام، و بالحركة و السكون¹، لما تحدثه من تغيير على بنية الكلمة و معناها.

ب- المرحلة الثانية:

وهي المرحلة التي عرف فيها هذا العلم بداية استقلاله عن النحو، فبعد أن نشطت حياة التأليف، و الحركة العلمية عند العرب، اتجهت الدراسات نحو التخصص، و أخذت علوم العربية، ينفصل بعضها عن الآخر، فنشأ ما يسمى بالدراسات النحوية الصرفية، و الصرفية المحضة².

يمثل هذه المرحلة عددٌ من النحاة من أبرزهم: المازني (ت247) صاحب كتاب التصريف، وابن جني شارح مصنف المازني و صاحب كتاب التصريف الملوكي، ومفهوم التصريف عندهما لا يبتعد كثيراً عن المفهوم السابق في المرحلة الأولى، ولهذا فابن جني في تعريفه للتصريف حين يشرح كلام المازني يعتبر التصريف ضرب من تغيير الأبنية، فتصريف ضرب يكون على وجوه شتى؛ "فإن أردت المضارع قلت: يضرب، أو اسم الفاعل قلت ضارب، أو المفعول قلت مضروب... و على هذا عامة التصرف في هذا النحو من كلام العرب"³.

ولا يظهر من تعريف ابن جني اختلافٌ عن تعريف سيبويه وابن السراج، فالمراد نفسه؛ وواضح أن المقصود بالتصريف في هذه المرحلة ليس معرفة قواعد الاشتقاق، وإنما هو العمل على تصريف الأبنية واشتقاق بعضها من بعض، ووضع أمثلة لم تسمع عن العرب على وزن أمثلة سمعت، والذي يميز هذه المرحلة هو استقلال هذا العلم وإفراده بالتأليف.

¹ - ابن السراج، الأصول، 231/3.

² - خديجة الحديثي، أبنية الصرف، ص 27.

³ - ابن جني، التصريف الملوكي، ص 2، 3.

ج- المرحلة الثالثة:

وفي هذه المرحلة اكتمل التصريف ليكون علماً مستقلاً، وأصبح قسيماً للنحو لا قسماً منه، ويمثّل هذه المرحلة المتأخرون من النحاة، كعبد القاهر الجرجاني، وابن عصفور، وابن الحاجب، وغيرهم، و يعد الجرجانيّ أول من ألف كتاباً وصل إلينا باسم (الصرف)، وابتعد عن التسمية (التصريف)؛ غير أنه لما أتى إلى التعريف عرّف التصريف، فقال: "اعلم أن التصريف تفعيلٌ من الصرف، وهو أن تُصَرِّفَ الكلمة المفردة فتولّد منها ألفاظاً مختلفة، ومعانٍ متفاوتة"¹.

ولعلّ ظهور مصطلح الصرف بعد شيوع التصريف "يوكب استقلال هذا العلم عن النحو؛ ولهذا فإنّ بعضهم يَعدّ التصريف هو المعنى العملي، والصرف هو المعنى العلمي؛ أي أن التصريف يرتبط بكثرة دوران الأبنية واشتقاقها والعمل فيها، والصرف يرتبط بالأصول الكلية التي يبني عليها معرفة أحوال المفردات"².

أما ابن عصفور فذكر أنّ التصريف قسمان: "أحدهما: جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني.... والآخر من قسمي التصريف: تغيير الكلمة عن أصلها من غير أن يكون ذلك التغيير دالاً على معنى طارئ على الكلمة"³.

و ذهب ابن الحاجب إلى أنّ التصريف علمٌ بأصولٍ يُعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب، مشيراً إلى ما بين الصرف و النحو من انفصال، فقوله ليست بإعراب يخرج النحو من دائرة هذا العلم، وبهذا اكتمل صرح التصريف، وتميز بالاستقلال التام عن النحو، وبلغ التأليف فيه ذروته على يد مجموعة من العلماء، وضعوا أهم مصنّفاته وأكملها وأدقها وأكثرها تهذيباً وتوضيحاً، فاعتنوا أيما عناية بأصوله وفروعه، وبوضع ضوابطه و قوانينه.

¹ - الجرجاني، المفتاح في الصرف، ص 26

² - خالد بن عبد الكريم بسندي، الصرف والتصريف وتداخل المصطلح، ص 319 و ما بعدها.

³ - ابن عصفور، المقرب، 2/ 78.

ثالثاً- علم الصرف و العلوم الأخرى:

كان الصرف في مراحلہ الأولى مندمجاً مع النحو كما سبقت الإشارة، و قد ظهر ذلك جلياً في كتاب سيبويه، و كثيرين ممن جاء بعده، فعرفوا النحو بأنه (علم تعرف به أحوال الكلم العربية إفراداً وتركيباً)، و هو تعريف يضم بين جنباته كلا من النحو والصرف، و ليس ذلك إلا دليلاً واضحاً على نبوغ الفكر العربي، و إدراكه في وقت مبكر جداً للصلة القائمة بين علمي الصرف و النحو.

قال ابن جنى: "فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلمة الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة، ألا ترى أنك إذا قلت: قام بكرٌ، ورأيت بكرًا، ومررت ببكرٍ، فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل، ولم تعرض لباقي الكلمة، وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصري؛ ف لأن معرفة ذات الشيء الثابت ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة"¹.

لقد التفت ابن جنى من خلال قوله هذا إلى علاقة الصرف بالنحو، و أهمية الأول في دراسة الثاني، و ذهب أبعد من ذلك عندما اشترط على طالب النحو أن يدرس الصرف أولاً؛ فمسائل الصرف وقضاياها تخدم النحو وتمهد له².

¹ - ابن جنى، المنصف، 4/1، 5.

² - محمد حسين حافو، سعاد سالم السبع، مدخل مقترح لتدريس النحو و الصرف في التعليم الجامعي من خلال تحديد المفاهيم النحوية- الفاعل أنموذجاً، مجلة الدراسات الاجتماعية، ع23، أبريل 2007، ص 241

يقول ابن السراج: "النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخراج المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة، فباستقراء كلام العرب علم أن الفاعل رفع، والمفعول به نصب، وأن فَعَلَ مما عينه ياء أو واو تقلب عينه من قولهم: قام، وباع"¹، فقد أدرج في تعريفه للنحو مسألة من مسائل الإعلال، وهذا دليل على ارتباط الصرف بالنحو².

من دليل الارتباط بين العلمين أيضاً أن الصرفيين العرب ناقشوا الكلمة بالنظر إلى أصولها (الفاء والعين واللام)، فاهتمت الدراسات الصرفية بالحرف الأخير؛ لأنه جزء من بنية الكلمة الصرفية، واهتمت الدراسات النحوية بضبطه أو تغييره الإعرابي، فتداخلت الدراسات الصرفية والنحوية في الحرف الأخير، فالنحو في خدمة الصرف، كما أن الصرف يبحثه في ذات المفردات وطبيعة الكلمات سواء أكانت أسماء أو أفعالاً أو أدوات أو ضمائر يكون دائماً في خدمة اللغة على مستوى العبارة³. و على الرغم من هذا التداخل يبقى بين العلمين فرق دقيق يميز بعضها عن بعض، وهو أن المشتغل بالتصريف والإشتقاق لا ينظرُ إلى الكلمة في السياق أو التركيب، بل ينتزِعُها من تركيبها، كما لا يعتني المشتغل بالتصريف والإشتقاق بوظيفة الكلمة في الجملة بقدر ما يعتني بالتغييرات الواقعة على مبناها و تأثيره في معناها؛ لأن النظر إلى الكلمة من حيث وظيفتها و علاقتها بغيرها إنما هو من اختصاص علم النحو.

والجدير بالذكر أن علم الصرف لم يستقل تمام الاستقلال عن علم النحو، فلا تزال طائفة كبيرة من مسائله ممتزجة بالنحو، وما زال الباحثون إلى عهد قريب ينظرون إلى العلمين نظرتهما إلى علم واحد، ويعالجون مسائلهما ضمن مؤلف

¹ - ابن السراج، الأصول في النحو، 35/1.

² - حسن هنداي، مناهج الصرفيين ومذاهبهم، ص29.

³ - محمد خليفة الدناع، دور الصرف في منهجي النحو والمعجم، منشورات جامعة قاربيونس، 1991، ص31.

واحد¹، حرصاً منهم على إظهار الترابط الذي يجمع بين فروع اللغة العربية لاسيما الفروع القريبية من بعضها كالنحو والصرف²، فعلم الصرف لا يمكن أن يستقل عن النحو، و النحو في أمس الحاجة إلى ما يقرره الأول، و يسجله من حقائق³.
و لا يتوقف الأمر عند النحو و الصرف فحسب، فجميع علوم اللغة من صوت و صرف و نحو و غيرها ترتبط ارتباطاً وثيقاً، لتكون في مجموعها كلا متكاملًا، حيث يتصل كل منها بسابقه و لاحقه اتصالاً يحول دون الفصل بينها فصلاً تاماً؛ لأنها جميعاً ترمي إلى بيان خواص اللغة و مميزاتها، فعلم الصرف يخدم النحو، و يسهم في توضيح مشكلاته و تفسيرها، بل هو مقدمة النحو، أو خطوة تمهيدية له، و الصرف في هذه الحال ليس غاية في ذاته، إنما هو وسيلة و طريق من طرق دراسة التركيب و النص اللذين يقوم بالنظر فيهما علم النحو⁴.

وعلم الصرف لا يمكن الإلمام بقواعده دون المعرفة بعلم الأصوات وبالكتابة الصوتية الحديثة ومعرفة قوانين المماثلة والمخالفة خاصة في موضوعي (الإبدال والإعلال)، مثلما أن النحو بحاجة إلى علم الصرف في تفسير مسائله؛ لأن الصرف يدرس البنية الداخلية للكلمات، فعلى الإلمام بعلمي الصرف والأصوات، فهما مقدمان على علم النحو؛ لأن النحو يبحث في صفة المركب.

إضافة إلى علاقة الصرف بالصوت، فقد كان علم الأصوات في التراث العربي جزءاً من علم الصرف؛ لأن مباحث هذا الأخير تفيد إلى حد بعيد من الدراسات الصوتية، يقول الدكتور كمال بشر: "وما نظن أن أحداً من الدارسين العارفين يشك في أن كثيراً من مسائل الصرف العربي بالذات لا تتأتى دراستها دراسة دقيقة إلا بالاعتماد على القوانين الصوتية و أخذها في الحسبان في كل مراحل الدرس، فمسائل

¹ - علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، ص 272.

² - محمد حسين حافو، سعاد سالم السبع، مدخل مقترح لتدريس النحو و الصرف في التعليم الجامعي من خلال تحديد المفاهيم النحوية، الفاعل أنموذجاً، ص 242.

³ - كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص 23.

⁴ - م ن/ ص 220.

الإعلال بنوعيه، و الإبدال مثلا في مسيس الحاجة إلى معرفة جيدة بالأصوات و خواصها، و إلى الرجوع إلى القواعد الصوتية للغة العربية للاسترشاد بها في تحليلها، إذ كان لنا أن نعالجها معالجة لغوية صحيحة"¹.

رابعاً- التصريف و علاقته بالتأويل:

قبل طرق هذا الموضوع لا بد من معرفة التأويل في معاجم العربية و في اصطلاح علمائها، و تحديدا علماء الصرف الذين لم يثبت عن أحد منهم أنه تناول المصطلح بالشرح و التعريف، على الرغم من أن منهجهم كان يقوم عليه و يتغذى منه.

1- التأويل في معاجم اللغة:

التأويل في اللغة مصدر على وزن (تفعيل)، فعله الماضي رباعي مضعف (أول)، و هو من آل يؤول، تأويلا، و مادة الكلمة هي (أول). و قد وردت هذه المادة في معاجم العربية بمعان كثيرة، يمكن أن نجملها في النقاط الآتية:

- الرجوع والعاقبة:

قال ابن فارس(395هـ): "أول: أصلان. هما: ابتداء الأمر و انتهاؤه. من استعماله في الابتداء قولك: الأول و هو مبتدأ الشيء. و من استعماله في الانتهاء قولهم: الأيل، و هو الذكر من الوعول، و سمي أَيْلا لأنه يؤول إلى الجبل و ينتهي إليه، ليتحصن فيه. و قولهم آل، بمعنى: رجع. و الإيالة: السياسة؛ لأن مرجع الرعية إلى راعيها. و آل □ الرجل: أهل بيته، سموا بذلك لأن مآلهم و مرجعهم و انتهاءهم إليه، كما أنهم هم ابتدأوه. و الأول: بمعنى الانتهاء و المرجع، و تأويل الكلام: عاقبته، و ما يؤول و ينتهي إليه"².

¹ - كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص 23، 24.

² - ابن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، 1/ 98، 100.

و قال ابن منظور(711هـ) في بيان معنى هذه الكلمة: "الأول الرجوع ، آل الشيء يؤول ومآلا رجع، وأول إليه الشيء: رَجَعَهُ. وألَّتْ عن الشيء: ارتددت. يقال: طبخت النبيذ حتى آل إلى الثلث أو الربع أي رجع، والأيل من الوحش: الوعل، قال الفارسي: سمي بذلك لمآله إلى الجبل يتحصن فيه"¹.

فالتأويل لفظ يرادف الرجوع أحيانا، أي العودة بالأمر إلى بداياتها و أصولها الأولى، و يرادف العاقبة، بمعنى الوصول بالأمر، إلى خواتمها و منتهاها.

- **التفسير والتبيين:** قال ابن منظور: "أوله، وتأوله: فسره"²، وقال: "التأويلُ تفسيرُ الكلامِ الذي تَخْتَلِفُ مَعَانِيهِ، وَ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِبَيَانٍ غَيْرِ لَفْظِهِ"³، و قال الرازي(ت311هـ): " التأويلُ تفسيرُ ما يؤولُ إليه الشيءُ، وَقَدْ أَوْلَهُ تَأْوِيلًا وَتَأَوْلَهُ بِمَعْنَى..."⁴.

- **التدبير والتقدير:** يقول ابن منظور في هذا المعنى: "أول الكلام وتأوله: دبره وقدره"⁵.

- **الجمع والإصلاح:** و فيه يقول ابن منظور: "ألَّتْ الشيءَ أَؤُولُهُ: إذا جَمَعْتُهُ وَأَصْلَحْتُهُ، فَكَانَ التَّأْوِيلُ جَمْعَ مَعَانِي أَلْفَاظٍ أَشْكَلتْ بِلَفْظٍ وَاضِحٍ، لَا إِشْكَالَ فِيهِ، وَ قَالَ بَعْضُ الْعَرَبِ: أَوْلَ اللَّهُ عَلَيْكَ أَمْرًا، أَي جَمَعَهُ، وَ إِذَا دَعَا قَالُوا: لَا أَوْلَ اللَّهُ عَلَيْكَ شَمْلًا، وَ يُقَالُ فِي الدَّعَاءِ لِلْمُضَلِّ: أَوْلَ اللَّهُ عَلَيْكَ؛ أَي رَدَّ عَلَيْكَ ضَالَّتَكَ، وَ جَمَعَهَا لَكَ"⁶.

- **التحري والطلب:** قال ابن منظور: "تأولت الأجر في فلان: تحريته وطلبته"⁷.

¹- ابن منظور، لسان العرب، مادة (أول)، 134/1.

²- م ن/ ص 133، 134.

³- م ن/ ص ن.

⁴- الرازي (محمد بن أبي بكر)، مختار الصحاح، ضبط و تخريج و تعليق: مصطفى ديب البغا، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ط4، 1990، مادة (أول)، ص 29.

⁵- ابن منظور، لسان العرب، ص 133.

⁶- م ن/ ص 134.

⁷- ابن منظور، لسان العرب، ص 134.

- نبات البقلة: في الدلالة على هذا المعنى قال الفيروز آبادي: "التأويلُ بقلةً طيبةً الريح"¹، و هو أبعد المعاني جميعا عن التأويل المطلوب.

2- التأويل و التصريف:

لا شك أن المعنى اللغوي للتأويل هو ما يسبغ التأويل الصرفي، حيث كان منهج العلماء في هذا المستوى معياريا، تحكمه القاعدة التي يجب أن ترد إليها كل الصيغ، و هو الأمر الذي جعل منهجهم هذا يتسم بسيمتين بارزتين، الأولى هي إيمانهم بفكرة الأصل، بمعنى أن هناك أصلا ثابتا ترجع إليه كل الصيغ المتشابهة بطريق مباشر إن أمكن، و إلا فبطريق غير مباشر مبني على الافتراض و التأويل، و الثانية هي محاولة حشدهم الأمثلة المتفقة في أمر و المختلفة في آخر تحت نظام واحد، أو إخضاعهم لها لميزان واحد، فـ(ابتكر) و (اصطبر) وزنهما عندهم (افتعل)، و كلاهما يرجع إلى أصل ثلاثي، و هذا ما حصرهم في بوتقة النظام الواحد التي جرتهم إلى التأويل و التخريج؛ لأنهم مضطرون من أجل رد الفروع إلى الأصول التي افترضوها إلى جمع الأشتات من الأمثلة تحت قاعدة عامة واحدة، و إن لم تنطبق عليها كل الانطباق²، فقد رأوا أن الكلمة الواحدة تتغير صورها بحسب تصريفها و إسنادها للضمائر و جمعها و تصغيرها... الخ، فاقترحوا أصلا يخضع للتغيير، و التأثير بحسب قواعد معينة³.

إن كثيرا من آراء العلماء الذين خاضوا في علم الصرف، تقف دليلا واضحا على مدى علاقة التأويل بالتصريف، و فيما يلي تأكيد لذلك. قال صاحب التصريح إن التصريف "في اللغة تغيير مطلق، و في الصناعة تغيير خاص في بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي، فالتغيير المعنوي كتغيير المفرد إلى التثنية و الجمع المصحح، و

¹ - الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة (أول)، ص 977.

² - كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص 240.

³ - تمام حسان، الأصول، دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو، فقه اللغة، البلاغة، عالم الكتب،

القاهرة، ط1، 2000، ص 108.

ذلك بتحويل زيد مثلاً، إلى زيدان و زيدون، و تغيير المصدر إلى الفعل و الوصف، و ذلك بتحويل الضرب إلى ضَرَب، و ضَرَّب بالتشديد للمبالغة في الفعل، و اضطرب لوجود الحركة مع الفعل...، و التغيير اللفظي كتغيير قَوْل من الأجوف، و غزو من الناقص إلى قال و غزا بقلب حرف العلة ألفا لتحركه و انفتاح ما قبله...¹.

و كان سيبويه قد ذهب إلى أن التصريف تغيير الكلمة من وزن إلى وزن آخر، سواء أكان ذلك من المعتل أم من غيره، على نسق كلام العرب.

و على هذا يكون التصريف مجالاً للنظر في الصيغ من حيث الأوزان و الأبنية التي تأخذها الكلمة العربية، و ما يعثور هذه الأبنية من تغييرات طارئة، تبحث كلها في سياق البحث عن الأصول و الفروع، فالكلمة العربية صحيحة كانت أم معتلة "تعود إلى أصل وضع جرده لها النحاة، و فائدة هذا الأصل أنه معيار اقتصادي ترد إليه الكلمة و تقاس به، إذا تجافى بها الاستعمال عن مطابقتها، لما أصابها من تغيير أو تأثير كالإعلال و الإبدال و القلب و النقل"².

ولعل اعتماد العرب على الأصل جعلهم يجهدون أنفسهم في البحث عن الحرف الثالث حتى تستقيم الكلمة مع الميزان الصرفي، و نتيجة لتحكم هذا الميزان في مباحثهم فإنهم لم يولوا الحرف أية عناية، فجعلوه في خدمة غيره من أسماء و أفعال، و سلبوه المعنى بنفسه، و أضافوه إلى غيره³.

و لقد تناول ابن عصفور مصطلح التصريف بالتعريف و جعله قسمين: "أحدهما: جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني نحو: ضَرَبَ و ضَرَّبَ و تَضَرَّبَ و تَضارِب و اضطرب، فالكلمة التي هي مركبة من ضاد و راء و باء نحو (ضَرَب) قد بنيت منها هذه الأبنية المختلفة لمعان مختلفة، و من هذا النحو هو اختلاف صيغة الاسم للمعاني التي تعتوره من التصغير و التفسير نحو زُيِّد و زُيود، و هذا

¹ - خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، مطبعة مصطفى محمد، القاهرة، 356/2.

² - تمام حسان، الأصول، ص 117.

³ - الدناع، دور الصرف في منهجي النحو و المعجم، ص 36.

النحو من التصريف جَرَت عادة النحويين أن يذكره مع ما ليس بتصريف، فذلك لم نضمّنه هذا الكتاب، إلا أن أكثره مبني على معرفة الزائد من الأصلي، فينبغي أن تبين حروف الزيادة، و الأشياء التي يتوصل بها إلى معرفة زيادتها من أصلاتها، والآخر من قسمي التصريف: تغيير الكلمة عن أصلها، من غير أن يكون ذلك التغيير دالا على معنى طارئ على الكلمة، نحو: تغييرهم (قَوْل) إلى (قال)...¹.

إن الأصل الذي أشار إليه علماء العربية هو أصل افتراضي متوهم لا أصل حقيق، و الذي دعاهم إلى هذا السلوك هو سيطرة فكرة الأصول على أذهانهم، و محاولة حشدهم مختلف الأمثلة تحت قاعدة واحدة، أو تحت نظام واحد من البحث، فإذا لم تنطبق القاعدة انطباقا تاما على بعض الأمثلة، فإنهم يحاولون إرجاع كل فعل ثلاثي مجرد إلى النموذج الأساسي (فعل)، فإن وافقت الصيغة الوزن فذلك ما أرادوه، و إلا وجب أن تفسر تفسيراً ما حتى تخضع لهذا الوزن².

مثل صيغة افتعل و فروعها إذا كانت فاؤها أحد حروف الإطباق (ص، ض، ط، ظ)، أو كانت فاؤها واحدة من هذه الحروف (د، ذ، ز)، ففي الحالة الأولى تقلب تاء الافتعال طاء، و في الثانية تقلب هذه التاء دالا، فنقول اصطبر و اضطجع، و الأصل اصتبر، اضتجع، كما نقول (ادكر) و الأصل (ادتكر)؛ لأن القياس الأصلي هو افتعل، و على وفاقه جاء نحو (ابتكر) و (اشتجر)، و لكنهم وجدوا أن الأمثلة المذكورة بنوعها لا تتماشى مع هذا الوزن، فكان لا بد من تفسير، و كان هذا التفسير الذي رأوه، فقالوا: قلبت التاء طاء في المجموعة الأولى، و دالا في المجموعة الثانية³.

و كان ابن جني قد خصص فصلا يشترط فيه الملاطفة و عدم التعسف في التأويل، سماه (باب في ملاطفة الصنعة)، و فيه قال: "و ذلك أن ترى العرب قد

¹ - ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص 33.

² - كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص 239.

³ - كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص 239.

غيرت شيئاً من كلامها من صورة إلى صورة، فيجب حينئذ أن تتأتى لذلك و
تلاطفه، لا أن تخبطه و تتعسفه، و ذلك كقولنا في قولهم، في تكسير (جرو) و
(دلو)، (أجر) و (أدل) إن أصله (أجرو) و (أدلو)، فقلبوا الواو ياء، و هو لعمرى
كذلك، إلا أنه يجب عليك أن تلاين الصنعة، و لا تعازها فنقول، إنهم أبدلوا من ضمة
العين كسرة، فصار تقديره (أجرو) و (أدلو)، فلما انكسر ما قبل الواو، و هي لام،
قلبت ياء، فصارت (أجرِيّ) و (أدليّ)، و إنما وجب أن يرتب هذا العمل هذا الترتيب،
من قبل أنك لما كرهت الواو هنا، لما تتعرض له من الكسرة و الياء في (أدلويّ) و
(أدلويّ) لو سميت رجلاً بأدلو، ثم أضفت إليه، فلما ثقل ذلك بدأوا بتغيير الحركة
الضعيفة تغييراً عبطاً و ارتجالاً، فلما صارت كسرة تطرقوا بذلك إلى قلب الواو ياء
تطرقاً صناعياً¹.

ثم يقول في الباب الذي سماه (باب في مراتب الأشياء و تنزيلها تقديراً و
حكماً لا زماناً و وقتاً): "... و من أدل الدليل على أن هذه الأشياء التي ندعي أنها
أصول مرفوضة لا يعتقد أنها قد كانت مرة مستعملة، ثم صارت من بعد مهملة، ما
تعرضه الصنعة فيها من تقدير ما لا يطوع النطق به لتعذره، و ذلك كقولنا في شرح
حال الممدود غير المهموز الأصل نحو سماء و قضاء، ألا ترى أن الأصل سماؤ
وقضايّ، فلما وقعت الواو والياء طرفاً بعد ألف زائدة، قلبتا ألفين، فصار التقدير بهما
إلى سما و قضاء، فلما التقت الألفان تحركت الثانية منهما، فانقلبت همزة، فصار ذلك
إلى سماء و قضاء، أفلا تعلم أن أحد ما قدرته - وهو التقاء الألفين - لا قدرة لأحد على
النطق به"².

و على الرغم من أن ابن جني يؤكد في أكثر من موضع على ضرورة التزام
المنهجية الصحيحة في التأويل حتى يكون لطيفاً لا تصنع فيه، إلا أنه يغرق في
التأويل إغراقاً لا يكتفي فيه بالضرورة، ما يجعله يلجأ إلى تفسيرات أخرى تجعله ينفي

¹ - ابن جني، الخصائص، 470/2.

² - ابن جني، الخصائص، 257 /1.

الأصول التاريخية على الرغم من وجود بقاياها في النثر و الشعر¹، و من أمثلة هذه التأويلات قوله: "هذا الموضع كثير الإيهام لأكثر من يسمعه لا حقيقة تحته، وذلك كقولنا: الأصل في قام قوم، وفي باع بيع، وفي طال طول...، فهذا يوهم أن هذه الألفاظ، و ما كان نحوها - مما يدعي أن له أصلاً يخالف ظاهر لفظه - قد كان مرة يقال حتى إنهم كانوا يقولون في موضع قام زيد: قوم زيد، و كذلك نوم جعفر وطول محمد وشدّد أخوك يده واستعدّد الأمير لعدوه، وليس الأمر كذلك، بل بضده، وذلك أنه لم يكن قط مع اللفظ به إلا على ما تراه وتسمعه، وإنما معنى قولنا: إنه كان أصله كذا: أنه لو جاء مجيء الصحيح، ولم يعلل لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا، فأما أن يكون استعمل وقتاً من الزمان كذلك، ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ، فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر"².

3- حالات العدول عن الأصل:

يكون العدول عن الأصل بالإعلال أو الإبدال أو الزيادة...، بصورة مطردة أو غير مطردة، و هذا هو الشاذ الذي لم يثر انتباه العلماء من نحاة و صرفيين، أما المطرد الذي يعود إلى قاعدة تصريفية تنبني على الذوق العربي بالنظر إلى الاستتقال و الاستخفاف³، فإنه ما جعل العلماء يتأولونه برده إلى أصله الذي خرج عنه، و يختلفون في مواضع كثيرة في هذا الأصل، و على سبيل التمثيل لا الحصر نأخذ موقف الكوفيين و البصريين من وزن (سيّد)، و (ميّت)، و (هيّن)، حيث ذهب الفريق الأول إلى أن وزن الألفاظ الثلاث إنما هو (فَعِيلٍ)، نحو: سويد، و مويّت، و هوين؛ لأن له نظيراً في كلام العرب، و ذهب الفريق الثاني إلى أن وزنه (فَيْعَل)؛ لأن الظاهر من بنائه هذا الوزن، لا عداه، و التمسك بالظاهر واجب مهما أمكن.

و فيما يلي نماذج لبعض الظواهر التصريفية الموجبة للتأويل.

¹ - كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص 246.

² - ابن جني، الخصائص، 256/1، 257.

³ - تمام حسان، الأصول، 128.

أ- الإبدال: الإبدال أن تقيم حرفاً مقام حرف، مثل: (تلعثم تلعثم) وهو بهذا المعنى العام يشمل الإعلال بالقلب، وبعض أشكال تخفيف الهمزة، وبعض أشكال الوقف، وقد درج الصرفيون على تخصيص مصطلح الإبدال بظاهرة التبدل الصوتي التي تصيب الأحرف الصحيحة فقط¹.

ويكون الإبدال على نوعين²:

- بدل هو إقامة حرف مقام حرف غيره، نحو: تاء تُخمة و تكأة، و تراث و تجاه.

- بدل هو قلب الحرف نفسه إلى لفظ غيره على معنى إحالته إليه، و ذلك لا يكون إلا في حروف العلة، و في الهمزة لمقاربتها إياها و كثرة تقلبها، كقام أصلها قوم، فالألف و او في الأصل.

و من أمثلة الإبدال في العربية الهمزة التي أبدلت من خمسة أحرف، هي: الألف و الياء و الواو و الهاء و العين، و قد أبدلت من الألف على غير قياس، إذا كان بعدها ساكن، هروبا من اجتماع الساكنين، نحو ما حكى عن أيوب السخيتاني من أنه قرأ: (و لا الضَّالِّين)³، فهمز الألف و حركها بالفتح؛ لأنه أخف الحركات، و ما حكى عن عمرو بن عبيد من أنه قرأ: (يَوْمئذٍ لا يُسألُ عَن ذَنْبِهِ إِنسٌ وَ لا جَان)⁴، و قد كاد الأمر يتسع عندهم، إلا أنه مع ذلك لم يكثر كثرة توجب القياس⁵.

و قد أشار ابن جني إلى سبب قلب ألف (افعال) همزة في قوله: "فلأنهن - كما ترى- سواكن وأول المثليين مع التشديد ساكن، فيجفوا عليهم أن يلتقي الساكنان حشواً

¹- م ن/ ص 34.

²- م ن/ ص 35.

³- الفاتحة/ 7.

⁴- الرحمن/ 39.

⁵- ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص 214، 215.

في كلامهم، فحينئذ ينهضون بالألف بقوة الاعتماد عليها، فيجعلون طولها ووفاء الصوت بها عوضاً مما كان يجب لالتقاء الساكنين: من تحريكها إذا لم يجدوا عليها تطرقاً ولا بالاستراحة إليها تعلقاً¹، و نقل قول المبرد: "قلت لأبي عثمان: أتقيس على هذا النحو؟ قال: لا، ولا أقبله، بل ينقاس ذلك عندي في ضرورة الشعر"²، فجعلوا صيغة (افعالً) قياسيّة، ترد إليها صيغة (افعالً) غير القياسية، معتبرين الأولى أصلاً، و الثانية فرعاً.

و قرأ عاصم في رواية حفص: (أَنْ تَبَّوياً)³ في الوقف، أي تبوءاء، و قال:

تَقَادِفُهُ الرُّوَادُ حَتَّى رَمَوْا بِهِ وَرَأَى طَرِقَ الشَّامِ الْبِلَادِ الْأَقَاصِيَا

و الأصل أن يقول: وراء طرق الشام، فقصر الكلمة، فكان ينبغي إذ ذاك أن يقول ورأى، على وزن: قرأ؛ لأن الهمزة أصلية، إلا أنه أبدلها ضرورة، فقلبها ياء، على سبيل التخفيف أو الإبدال⁴.

لقد ساق هذا الاعتبار علماء اللغة إلى التأويل الذي سبق و أن عرفناه بأنه البحث عن الأصل، أو العودة إلى الأصول، فقالوا الأصل في قوآت الدجاجة، و حلاتُ السَّوِيْق، و رثأت المرأة زوجها، و لَبَّأ الرجل بالحج... هو قوقى و حلى و رثى و لَبَّى⁵.

و من هذا القبيل جعل ابن جني قول الراجز فيما أنشده أبو زيد:

مِنَ أَيِّ يَوْمِي مَنِ الْمَوْتِ أَفْرَّ أَيُّومَ لَمْ يَقْدَرَ أَمْ يَوْمَ قُدِّرَ

¹ - ابن جني، الخصائص، 126/3.

² - ابن جني، الخصائص، 50/2.

³ - يونس/87.

⁴ - ابن جني، الخصائص، 153/3.

⁵ - ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص 216، 217.

فقال تأويل لقراءته (لم يقدرَ بفتح الراء): أراد النون الخفيفة، فحذفها وحذف نون التوكيد وغيرها من علاماته جارٍ عندنا مجرى ادغام الملحق في أنه نقض الغرض إذ كان التوكيد من أماكن الإسهاب والإطناب والحذف من مظان الاختصار والإيجاز، ثم أضاف: القول فيه عندي أنه أراد: أيوم لم يقدر أم يوم قدر، ثم خفف همزة أم، فحذفها، وألقى حركتها على راء يقدر، فصار تقديره: أيوم لم يقدرم، ثم أشبع فتحة الراء، فصار تقديره: أيوم لم يقدر ام، فحرك الألف لالتقاء الساكنين، فانقلبت همزة، فصار تقديره: أم، واختار الفتحة إتباعاً لفتحة الراء¹.

و من أمثلة ما أبدلت الهمزة فيه من الألف (صحراء) و (حمرأ) و أشباههما، فالهمزة فيهما مبدلة من ألف التأنيث على اطراد، و قد ذهب التصريفيون جريا وراء الأصل إلى تعليل رأيهم هذا، فقال ابن عصفور: "الدليل على ذلك أن الهمزة لا تخلو من أن تكون للتأنيث بنفسها، أو بدلا من ألف التأنيث، فباطل أن تكون بنفسها للتأنيث، لأمرين؛ أحدهما: أن الألف قد استقرت للتأنيث في (حبلى) و أشباهه، و الهمزة لم تستقر له، إذ قد يمكن أن تجعل بدلا من ألف، و إذا أمكن حمل الشيء على ما استقر و ثبت كان أولى من أن يُدعى أنه خلاف الثابت و المستقر، و الآخر: أنهم قالوا في جمع صحراء: صحاري، و في بطحاء: بطاحي... و لو لم تكن الهمزة مبدلة من ألف التأنيث، لوجب في لغة من يحقق، أن يقال: بطاحيء و صحاريء، كما قالوا: قراء و قراريء، لكن لما كانت مبدلة لأجل الألف التي قبلها و جب رجوعها إلى أصلها، لزوال موجب القلب في الجمع، و هو الألف التي قبلها، فصار (صحاري ا)، ف وقعت الياء الساكنة قبل الألف التي للتأنيث، فقلبت الألف ياء، لوقوع الياء و الكسرة قبلها، ثم أدغمت الياء في الياء..."².

¹ - ابن جني، الخصائص، 3/ 94، 95

² - ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص 219.

و لم يكتف ابن عصفور بإيراد تعليلات تثبت أن (صحاري) مبدلة، بل راح يورد الدليل عن كون الإبدال قد وقع في الهمزة من الألف دون غيرها، يقول: "إذا ثبت أنها بدل فيجب أن تكون بدلا من ألف،؛ لأن الألف قد تثبت للتأنيث، كما ذكرنا في (حبل) و أمثاله، و لم تثبت الياء و لا الواو للتأنيث في موضع من المواضع"¹.

و عن إبدال الهمزة أيضا يقول: "أبدلت الهمزة من الهاء في ماء، و أصله (موه)، فقلبت الواو ألفا، و الهاء همزة، و الدليل على ذلك قوله في الجمع: أمواه، و قد أبدلت الهاء أيضا همزة في جمع ماء، فقالوا (أمواه)... و إنما جعلت الهاء هي الأصل؛ لأن أكثر تصريف الكلمة عليها، قالوا: أمواه، و مياه، و ماهت الركية، إلى غير ذلك من تصاريفها"².

ب- الإعلال: و هو تغيير حرف العلة بقلبه أو إسكانه أو حذفه، وتنقسم هذه التغييرات إلى ثلاثة أقسام، إعلال بالحذف، و إعلال بالقلب، و إعلال بالإسكان³، و من أمثله إعلال اسم الفاعل فيه نقول قام، قائم، و باع، بائع، أما شاك ففيه ثلاثة أوجه: شائك بالهمز على مقتضى القياس، كقام و باع، و شاك على تأخير العين إلى موضع اللام، فيصير من قبيل المنقوص، كقاض و غاز، و شاك، بحذف العين، و نلاحظ أن الانتصار لوجه من هذه الوجوه يستلزم لا شك التأويل لإعطاء الصيغة المعتمدة حق كينونتها⁴.

و من أمثلة ما يخلقه الإعلال في اللغة من مذاهب لغوية شتى قول ابن جني: "فأما ثيرة ففي إعلال واوه ثلاثة أقوال: أما صاحب الكتاب، فحمله على الشذوذ، وأما العباس فذكر أنهم أعلوه؛ ليفصلوا بذلك بين الثور من الحيوان، وبين الثور، وهو

¹ - م ن/ ص 219، 220

² - ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص 230.

³ - أمين علي السيد، دراسات في الصرف، مكتبة الزهراء القاهرة، 1989، ص 34.

⁴ - م ن/ ص 92.

القطعة من الأقط؛ لأنهم لا يقولون فيه إلا ثورة بالتصحيح لا غير، وأما أبو بكر فذهب في إعلال ثيرة إلى أن ذلك لأنها منقوصة من ثيارة، فتركوا الإعلال في العين أمارة لما نووه من الألف، كما جعلوا تصحيح نحو اجتوروا واعتنوا دليلاً على أنه في معنى ما لا بد من صحته وهو تجاوروا وتعاونوا، وقد قالوا أيضاً: ثيرة قال: (صدر النهار يراعي ثيرةً رتعا)، وهذا لا نكير له في وجوبه لسكونه عينه¹.

ومن أكثر قضايا التأويل مبالغة حمل نحاة العربية الأصل على الفرع في التصريف كما في النحو، و هو ما سيتضح في حينه، من أمثلة ذلك أنهم يعلنون المصدر لإعلال فعله ويصححونه لصحته، نحو قولك: قمت قياماً وقاومت قواماً، فإذا حملوا الأصل الذي هو المصدر على الفرع الذي هو الفعل فهل بقي في وضوح الدلالة على إيثارهم تشبيه الأشياء المتقاربة بعضها ببعض شبهة! وعلى ذلك أيضاً عوضوا في المصدر ما حذفوه في الفعل، فقالوا: أكرم يكرم، فلما حذفوا الهمزة في المضارع أثبتوها في المصدر، فقالوا: الإكرام مما يدل على أن هذه المثل كلها جارية مجرى المثل الواحد، ألا تراهم لما حذفوا ياء فرازين، عوضوا منها الهاء في نفس المثل فقالوا فرازنة، و لما حذفوا فاء عدة عوضوا منها نفسها التاء، و هو دليل على أن المثل والمصدر واسم الفاعل كل واحد منها يجري عندهم وفي محصول اعتدادهم مجرى الصورة الواحدة حتى إنه إذا لزم في بعضها شيء لعله ما أوجبوه في الآخر، وإن عرى في الظاهر منها².

ج- الإدغام: و هو التقاء حرف ساكن بحرف متحرك بحيث يصير الحرفان حرفاً واحداً مشدداً يرتفع اللسان بهما ارتفاعاً واحدة وهو بوزن حرفين، وحروفه في هذا الباب ستة مجموعة في قول صاحب التحفة "يرملون" وهي الياء المثناة تحت والراء والميم واللام والواو والنون. فإذا وقع حرف من هذه الأحرف الستة بعد النون الساكنة

¹- ابن جني، الخصائص، 112/1.

²- ابن جني، الخصائص، ص 113، 114.

بشرط أن تكون النون آخر الكلمة وأحد هذه الأحرف أول الثانية. أو بعد التثوين ولا يكون إلا من كلمتين وجب إدغمها وتسمى النون الساكنة والتثوين مدغماً بفتح الغين ويسمى أحد حروف (يرملون) مدغماً فيه، و يكون الإدغام في موضعين¹:

– المثلين أو المتماثلين : وهو أكثر النوعين اهتماماً في الدراسات الصرفية ويقصد بهما الحرفان المتشابهان المتجاوران في الكلمة الواحدة، مثل: اقتتل، فنقول قتل، بإسقاط الهمزة الأولى للتخفيف، و الأصل في الكلمة: قتل.

– إدغام المتقاربين : ويقصد بهما الحرفان المتجانسان المتجاوران في كلمة واحدة، مثل : امحى فنقول : امحى، و الأصل فيها: محى.

و يتكلف ابن جني في خصائصه تعليل أسباب الإدغام، فيقول: "...و المعنى الجامع لهذا كله تقريب الصوت من الصوت، ألا ترى أنك في قطع ونحوه قد أخفيت الساكن الأول في الثاني حتى نبا اللسان عنهما نبوة واحدة وزالت الوقفة التي كانت تكون في الأول لو لم تدغمه في الآخر ألا ترى أنك لو تكلفت ترك إدغام الطاء الأولى لتجشمت لها وقفة عليها تمتاز من شدة ممازجتها للثانية بها كقولك قطع وسكر وهذا إنما تحكمه المشافهة به، فإن أنت أزلت تلك الوقيفة والفترة على الأول خلطته بالثاني فكان قربه منه وإدغامه فيه أشد لجذبه إليه وإلحاقه بحكمه، فإن كان الأول من المثلين متحركاً ثم أشكنته وأدغمته في الثاني فهو أظهر أمراً وأوضح حكماً ألا ترى أنك إنما أسكنته لتخلطه بالثاني وتجذبه إلى مضامته ومماسة لفظه بلفظه بزوال الحركة التي كانت حاجزة بينه وبينه، وأما إن كانا مختلفين ثم قلبت أدغمت فلا إشكال في إيثار تقريب أحدهما من صاحبه وأما إن كانا مختلفين ثم قلبت أدغمت فلا إشكال في إيثار تقريب أحدهما من صاحبه لأن قلب المتقارب أوكد من تسكين النظير"².

¹ - الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص 224.

² - ابن جني، الخصائص، 140/2، و ينظر: ابن جني، التصريف الملوكي، ص 61 و ما بعدها.

و يذهب ابن عصفور إلى إيراد ما يدغم و مالا يدغم من الحروف، فالياء مثلا لا تدغم في حرف صحيح أبدا، و تدغم في الواو لأنها تشبهها في اللين و الاعتلال، إلا أن الواو هي التي تقلب لجنس الياء، تقدّمت أو تأخرت؛ لان القصد بالإدغام التخفيف، و الياء أخف من الواو، و لأن الواو أيضا من الشفة، و الياء من حروف الفم، و أصل الإدغام أن يكون في حروف الفم، مثل: سيّد و ميّت، الأصل فيهما: سيّود، و ميّوت، و طيّ، و ليّ، الأصل: طويّ، و لويّ¹.

و من أمثلة الإدغام "أن تقع فاء افتعل زايا أو دالا او ذالا، فتقلب تاؤه لها دالا، كقولهم ازدان و ادّعي، فحديثه حديث اطّرد، لا غير، في أنه لم تقلب قصدا للإدغام، لكن قلبت تاء ادّعي دالا كما تقلبها في ازدان، ثم وافقت فاؤه الدال المبدلة من التاء، فلم يكن من الإدغام بد، و أما ادّكر فيمنزلة ازدان و ادعى، و ذلك أنه لما قلبت التاء دالا لوقوع الذال قبلها، صار إلى ادّكر... غير أنه أجريت الذال لقربها من الدال بالجهرمُجري الدال، فأوثر الإدغام، لتضام الحرفين في الجهر، فادغم"².

د- الزيادة: نظر المختصون في الصرف من علماء اللغة إلى الكلمات التي يعنى بها البحث الصرفي و هي الأسماء المتمكنة و الأفعال المتصرفة، فوجدوا أن هذه الكلمات لا يقل عدد حروفها عن ثلاثة، إلا لعلة استوجبت ذلك، أو اعتبارا كما في بعض الألفاظ، و لا تزيد عن خمسة أحرف، فألفوا الميزان من ثلاثة أحرف؛ لأن الكلمات ثلاثية الأصول أكثر من غيرها، فكان (ف ع ل)، ميزان الكلمة العربية³، و ما زاد عنه فهو من الحروف الزوائد، "و هي عشرة أحرف: الألف و الياء و الواو و الهمزة و الميم و التاء و النون و الهاء و السين و اللام، و يجمعها قولك: اليوم تنساه، و يقال أيضا: سألتمونها"⁴.

¹ - ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص 437.

² - ابن جني، التصريف الملوكي، ص 65، 66.

³ - خديجة الحديثي، أبنية الصرف، ص 87، 88.

⁴ - ابن جني، التصريف الملوكي، ص 5.

و قد اجتهد العلماء في إخضاع الكلمات إلى الميزان الصرفي بذكر الزوائد و أنواعها و الغرض منها...، و لا شك أن الزيادة تقع في الكلمة على نوعين¹:

- زيادة من جنس الحروف الأصلية، و تكون في الاسم، مثل سُلْم، و تُبَع، كما تكون في الفعل، مثل: قَطَّع، و هَدَّب، و قد تأتي دون فصل بين الحرفين، كما في الأمثلة المتقدمة، و قد تأتي بفصل مثل: اخلوق و اعشوشب.

- زيادة ليست من جنس الحروف الأصلية: و تكون في الاسم مثل: ضارب و مضروب، و تكون في الفعل، مثل: أكرم، أسلم، أفرد...، و هذا النوع هو ما يدخل في الحروف المسماة بحروف الزيادة (سألتمونيها)، فنقول إن الاصل في هذه الأفعال هو كرم، و سلم، فرد، فصارت بالزيادة دالة على معاني جديدة لم تكن في الأصل.

و قد أشار ابن جني إلى أن لكل حرف من حروف الزيادة موضعا تكثر فيه زيادته، و موضعا تقل فيه، و ربما اختص الحرف بالموضع، فلا يوجد زائدا إلا فيه، كالألف و الياء و الواو، فمتى كانت واحدة منهن مع ثلاثة أحرف أصول فصاعدا، و لم يكن هناك تكرير، فلا تكون إلا زائدة، مثال ذلك: كوثر، الواو فيها زائدة، لأنها مع ثلاثة حروف أصول².

و قد جعل انشغال العلماء بحروف الزيادة و تحليل كونها في هذا الوزن و ذلك، الاختلافَ يربو بينهم في مسائل التصريف كما في مسائل النحو، و من أمثلة هذا الاختلاف، مذهبهم في تأويل أصل (ماطرون)، فذهب الأخفش الأوسط (ت 215هـ) إلى أنها على أصلها، و زعم أن نون (ماطرون) أصلية، و أن وزن الكلمة (فاعلول)؛ "لأن النون مجرورة، وجه استدلاله بكسر النون على أنها أصل، هو أنها لو جعلت زائدة، لكانت الكلمة جمعا في الأصل سُمِّي به؛ لأن المفردات لا يوجد في

¹ - خديجة الحديثي، أبنية الصرف، ص 94 و ما بعدها.

² - ابن جني، التصريف الملوكي، ص 7، 8.

آخرها واو و نون زائدين، و الجمع إذا سمي به فله في التسمية طريقان: أحدهما ان تحكي فيه طريقته وقت ان كان جمعا، فيكون في الرفع بالواو، و في النصب و الخفض بالياء، و الطريقة الاخرى أن تجعل الإعراب في النون، و تقلب الواو ياء على كل حال، فنقول: هذا زيدين، و رأيت زيدينا، و مررت بزيدين، فلما لم يجئ الماطرون على وجه من هذين الوجهين، قضي عليه بأنه مفرد، فوجب عليه جعل النون أصلية"¹.

و حكى نحاة خلاف الأخفش في التسمية غير هذين الوجهين؛ أحدهما جعل الإعراب في النون، و إبقاء الواو على كل حال، فيقولون: هذا ياسمون، و رأيت ياسموناً، و مررت بياسمون، فيكون الماطرون جمعا سمي به، على هذا الوجه، و الوجه الآخر: ان تكون النون مفتوحة في كل حال و قبلها الواو، فيقال: هذا ياسمون البر، و رأيت ياسمون البر، و مررت بياسمون البر، و قد جاء ذلك في الماطرون: و لها بالماطرون إذا أكل النمل الذي جمعا، و هذا مما يدل على أنه جمع..."².

و لأن الصرف العربي ظل ملازما للنحو فترة طويلة، فقد ظهر التأويل فيه بمظهر التأويل النحوي، حيث كان الخلاف بين العلماء في مختلف قضايا التصريف من بين الأسباب التي زادت من كثرة التأويل، و من أمثلة ذلك ما ذهب إليه الكوفيون من جواز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها، و مخالفة البصريين هذا الرأي، مجمعين على أنه يجوز نقل حركة همزة القطع إلى الساكن قبلها، كقولهم: من ابوك، و كم ابلك؟ فاحتج الفريق الأول بقوله تعالى: (أَلَمْ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ)³، حيث نقلت فتحة همزة (الله) إلى الميم قبلها، و مثله قول الله تعالى: (مَنَّاغِ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مَرِيْبِ الَّذِي جَعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ)⁴، الذي يقرأه بعض العرب بفتح التنوين (مريِبِنَ الَّذِي)، كما

¹- ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص 110.

²- م ن/ ص ن.

³- آل عمران/1، 2.

⁴- ق/25، 26.

يقرؤون (بسم الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لله) بفتح الميم؛ لأنهم نقلوا فتحة همزة (الحمْدُ) إلى الميم قبلها، و مثله أيضا قراءة أحد القراء العشر: جعفر يزيد بن القعقاع المدني لقوله تعالى: (وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا)¹، بنقل ضمة همزة (اسجدوا) إلى التاء قبلها، و احتج الفريق الثاني بأن همزة إنما يجوز نقل حركتها إذا ثبتت في الوصل، نحو: (مَنْ أبوك)، في (مَنْ أبوك)، و (كَمْ أبلك) في (كَمْ أبلك)، أما همزة الوصل، فتسقط في الوصل، فلا يصح أن يقال إن حركتها تنقل إلى ما قبلها؛ لأن نقل حركة معدومة لا يتصور، و لو جاز أن يقال إن حركتها تنقل، لوجب أن تثبت في الوصل، فيقال: قال الرجل، و ذهب الغلام، حتى يجوز له أن يقدر نقل حركتها، و قد خرَّج البصريون شواهد الكوفيين تخريجات أخرى، فقالوا لا حجة لهم في ما ذهبوا إليه من نقل حركة همزة، في (ألم الله)، و (مريين الذي)؛ و إنما كان ذلك لالتقاء الساكنين؛ لأن القراءة بالكسر تؤدي إلى توالي الكسرات، فعدل عن الكسر بالفتح؛ لأنه أخف².

و تجدر الإشارة هنا إلى ما في التأويل الصرفي من اختلاف، إذ يفرق التأويل كونه بحثا عن أصل الصيغة -مثلما تقدم من شواهد- عن كونه بحثا عن أصل المعنى، فزيادة عن التأويل الذي يعني رد الفروع إلى الأصول، و الذي يتعلق بالقاعدة، فقد أشار أبو عبيدة إلى دلالة الصيغة الصرفية على معنى خلاف دلالتها الأصلية، و هو أسلوب عربي مستعمل، من ذلك صيغة (فَعِيل) التي تأتي في معنى (مُفَعَّل) أو (مُفَعَّل)، كقوله تعالى: (تَلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ)³، فقال أبو عبيدة عن كلمة الحكيم التي وردت في الآية: "و الحكيم: مجازه المحكم المبين الموضح، و العرب قد تضع فعيل في معنى مُفَعَّل، و في آية أخرى (هذا ما لدي عتيد)⁴، مجازه معد..."¹.

¹ - النساء/24.

² - الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، بين النحويين البصريين و الكوفيين، المكتبة العصرية، بيروت، 1997، 741/2 و ما بعدها.

³ - النمل/ 78.

⁴ - ق/ 23.

كما تضع العرب فعل الجميع على لفظ الواحد، و مثال ذلك صيغة (أفعل) التي ذكرت لها دلالات عديدة بتعدد السياقات التي ترد فيها، فقد تكون للتعديّة، كقوله تعالى: (أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ)²، و تكون للصيرورة، أو الدخول في الجهة، كقوله تعالى: (فَاتَّبِعُوهُمْ مَّشْرِقِينَ)³، و قد تكون للدعاء أو التعريض، أو الإعانة، و غيرها⁴، و يظهر دور التأويل جليا في مثل هذه الآيات للكشف عن المعاني المختلفة للمبنى الواحد.

يقول تعالى: (وَ مَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ)⁵، و تفسير هذه الآية و ما الله بذي ظلم⁶، لقوله في موضع آخر: (إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ)⁷، حيث ينفي الله تعالى عن ذاته الظلم كليا، خلاف ما قد يوحي به ظاهر النص من خلال صيغة المبالغة (ظلام)، حيث انتفت هنا المبالغة في الظلم، لا الظلم كله، و هذا ما يتعارض مع صفات الله، و من هنا جاءت التفسير التي تحدد المعنى المقصود من قوله تعالى ظلام.

و مثل هذا في القرآن الكريم و في لغة العرب كثير، يقول تعالى: (يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَ لَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ)⁸، فحملت صيغة الفاعل (لائم) دلالة غير دلالتها الأصلية، فجاءت للمبالغة و التكثر، خلافا للأصل الذي وضعت من أجله،

¹- سمير أحمد معلوف، حيوية اللغة بين الحقيقة و المجاز، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1996، ص 280.

²- الأحقاف/20.

³- الشعراء/60.

⁴- عبد الحميد أحمد يوسف هنداوي، الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم، دراسة نظرية تطبيقية، التوظيف البلاغي لصيغة الكلمة، المكتبة العصرية ببيروت، ط1، 2001، ص57 و ما بعدها.

⁵- فصلت/ 46.

⁶- جلال الدين المحلي، جلال الدين السيوطي، تفسير الجلالين، دار الحديث، القاهرة، ط1، ص92.

⁷- النساء / 40.

⁸- المائدة/ 54.

و هو محدث الفعل، إذ "أن لومة لائم في تنكير لومة، و لائم مبالغة لا تخفى؛ لأن اللوامة المرة من اللوم"¹.

مثل هذا نجده أيضا في تأويل صيغة (فعليل) التي تأخذ معنى (مفعول)؛ كقوله تعالى: (وَ هُدُوا إِلَى الطَّيِّبِ مِنَ الْقَوْلِ وَ هُدُوا إِلَى صِرَاطِ الْحَمِيدِ)²، و قوله: (وَ حَفَظْنَاهَا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ)³، و السياق هو القرينة الأساس في تحديد معاني الصيغ و تأويلها، ف(فعليل) في الآيتين لم تكن بمعنى المحمود فقط، و المرجوم فقط، بل أتت للمبالغة في المعنى، و هو الذي لا يزال يحمَد كثيرا في لفظة الحميد، و الذي لا يزال يرجم كثيرا، في لفظة الرجيم.

و يبقى التأويل في الناحية التصريفية سواء تعلق الأمر ببناء الصيغة أو بمعناها مظهرا من مظاهر رد الفرع إلى الأصل، هذه العملية التي تكاد تكون أهم قضية تأويلية في الصرف العربي الذي يركز أساساً على مبدأي الأصالة والفرعية في الجملة العربية، فإذا خالفت اللفظة المستعملة الأصل الذي يفترض به أن يكون في التركيب، فإنها تؤول بلفظة تعد أصلاً في ذلك السياق، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه المخالفة أو العدول عن الأصل إنما حصل لمغزى دلالي معين، فذلك لا يعني أن اللفظة الأولى هي نفسها الثانية، فاللفظة المؤولة تمثل المعدول إليه، أما المؤول بها فتمثل المعدول عنه، بوصفها أصلاً مفترضاً.

خامسا- الاشتقاق و علاقته بالتأويل:

1- تعريف الاشتقاق:

¹ - الصابوني، صفوة التفاسير، مكتبة جدة، مكة المكرمة، 1976، 354/1.

² - الحج/ 24.

³ - الحجر/ 17.

سبقت الإشارة إلى تعريف الاشتقاق، و ذلك عند الحديث عن مجموع المصطلحات التي يزاحم بعضها بعضا للدلالة على علم الصرف، و لا بأس أن نتذكر أن الاشتقاق هو أخذ كلمة أو أكثر من كلمة أخرى، لمناسبة بين المأخوذ و المأخوذ منه في الأصلين اللفظي و المعنوي، لتحمل الثانية دلالة الأولى مع زيادة مفيدة، لأجلها اختلفت بعض حروفها أو حركاتها، أو هما معا¹.

و بذلك يكون موضوع هذا العلم هو معرفة دلالات الألفاظ وارتباطها ببعض، وذلك بالرجوع إلى أصول معانيها المستنبطة من قياس دلالات الألفاظ المتماثلة المادة، و تكمن ثمرته في التعمق في فهم كلام العرب، و من ثمَّ في فهم كلام الشارع الحكيم، ولذلك كثيرا ما تجد المفسرين يشيرون إشارات عابرة إلى أمثلة من هذا العلم، وكثير من المصنفين في العلوم يشيرون أيضا إليه إشارات عابرة عند شرح بعض الاصطلاحات، وبيان وجه الاشتقاق فيها، فغايتها هي الاحتراز عن الخلل في الانتساب الذي يوجب الخلل في ألفاظ العرب، والغرض هو تحصيل ملكة يعرف بها الانتساب على وجه الصواب².

أما مسائل هذا العلم، فهي: "القواعد التي يعرف منها أن الأصالة والفرعية بين المفردات بأي طريق يكون، وبأي وجه يعلم، ودلائله مستنبطة من قواعد علم المخرج وتتبع ألفاظ العرب واستعمالاتها"³.

2- حدود الاشتقاق:

اختلفت الآراء في اشتقاق الكلم بعضه من بعض، بين مؤيد و منكر، على أن الغالب الأعم من أئمة اللغة أجازوه، فقد قال ابن فارس: "أجمع أهل اللغة إلا من شذ عنهم أن للغة العرب قياساً، وأن العرب تشق بعض الكلام من بعض، وأن اسم الجن مشتق من الاجتنان. وأن الجيم والنون تدلانَّ أبداً على الستر...، وعلى هذا سائر كلام

¹ - خديجة الحديثي، أبنية الصرف، ص246.

² - القنوجي، أبجد العلوم 63/2.

³ - م ن/ ص ن.

العرب... وليس لنا اليوم أن نخترع، ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياساً لم يقيسوه؛ لأن في ذلك فساد اللغة وبُطلانَ حقائقها"¹.

وقال: "إن للغة العرب مقاييسَ صحيحة، وأصولاً تتفرع منها فروع، وقد أَلَفَ الناس في جوامع اللغة ما أَلَفُوا، ولم يعربوا في شيء من ذلك عن مقياس من تلك المقاييس، ولا أصل من الأصول، والذي أومأنا إليه باب من العلم جليل، وله خطر عظيم"²، و المقصود بالقياس إظهار العلاقة بين الألفاظ الثابتة عن العرب، وضم النظر إلى نظيره، وأما منع القياس في اللغة فالمقصود به إنشاء كلمات أو إطلاقات جديدة لم ترد سماعاً عن العرب، ومثال ذلك أننا نعرف بدلالة الاشتقاق أن القارورة سميت بذلك لأن الماء يستقر فيها، ومع ذلك لا يصح أن نسمي البيت قارورة؛ لأن الناس يستقرون فيه"³.

و على الرغم من هذا الإجماع إلا أن ابن فارس يشير إلى أن بعضاً من كلمات العربية لا اشتقاق لها من ذلك مثلاً قوله: " التاء والباء والنون كلماتٌ متفاوتةٌ في المعنى جداً، وذلك دليلٌ أنّ من كلام العرب موضوعاً وضِعاً من غير قياسٍ ولا اشتقاق. فالنَّبْنُ معروفٌ، وهو العَصْفُ. والنَّبْنُ أعظمُ الأقداحِ يكاد يُروى العِشرين، والنَّبْنُ الفِطْنَةُ، وكذلك النَّبَانَةُ..."⁴، مشيراً إلى أن هذه الكلمات و غيرها لا يجمعها قياس و لا اشتقاق.

و يدرج كلمات أخرى ذات أصل مشترك، إلا أنها لم توضع على قياس واحد، وذلك في قوله: "الغين والراء والضاد من الأبواب التي لم تُوضَع على قياسٍ واحد، وكَلِمُهُ متباينةُ الأصول، وسترى بُعد ما بينهما؛ فالعَرَضُ والعُرْضَةُ: البِطَانُ، وهو حزام الرِّحْلِ. والمَعْرَضُ من البعير كالمَحْزَمِ من الدابة، والإغريض: البَرْد، ويقال بل

¹ - أحمد بن فارس، الصحابي في فقه اللغة، تحقيق عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط1، 1993، ص 66، 67.

² - ابن فارس، مقاييس اللغة، 1/1.

³ - ابن فارس، مقاييس اللغة، 8/5.

⁴ - ابن فارس، مقاييس اللغة، 263/1، 264.

هو الطَّلَع...، ولحْمٌ غَرِيضٌ: طَرِيٌّ. وماءٌ مغروضٌ مثله. والغَرَضُ: المَلَالَةُ، يقال غَرَضْتُ به ومنه. والغَرَضُ: الشَّوْقُ¹.

و يقول في موضع آخر: "القاف والميم أصلٌ واحد يدلُّ على جَمْعِ الشيء. من ذلك: قَمَقَمَ اللهُ عَصَبَهُ؛ أي جَمَعَهُ، والقَمَقَمُ: البحر؛ لأنَّه مُجْتَمِعٌ للماء. والقَمَقَمُ: العدد الكثير، ثمَّ يَشْبَهُ به السَّيِّدُ الجامع لِلسِّيَادَةِ الواسعِ الخير، ومن ذلك قَمَّ البَيْتُ، أي كُنِسَ. والقَمَامَةُ: ما يُكَنَسُ؛ وهو يُجْمَع. ويقال من هذا: أقمَّ الفحلُ الإبلَ، إذا ألقَها كَلَّها. ومِقمَّةُ الشاةِ: مَرَمَّتْها، وسمَّيت بذلك لأنها تَقُمُّ بها النَّباتُ في فيها. ويقال لأعلى كلِّ شيءٍ: القِمَّةُ، وذلك لأنَّه مُجْتَمِعُهُ الذي به قِوَامُهُ، ومما شذَّ عن هذا الباب القَمَقَمُ: صغار القِرْدان²، فيشير إلى كل الكلمات التي وضعت على أصل واحد، باحثا عن المعنى المشترك الذي يجمعها، و ينهي قوله بكلمة (القَمَقَمُ)، التي تشترك مع سابقتها في الأصل اللغوي (القاف، و الميم)، لكنها شذت عنها، بأن كان المعنى فيها بعيدا عن الجمع.

ما يؤكد ذلك أيضا القصة التي وردت في كتاب العين: "قلت للخليل (ت) 175هـ): من أين قلت (عكش) مهمل، وقد سمت العرب بعكاشة؟ قال: ليس على الأسماء قياس، وقلنا لأبي الدقيش: ما الدقيش؟ قال: لا أدري، ولم أسمع له تفسيراً. قلنا: فتكنيت بما لا تدري؟ قال: الأسماء والكنى علامات، من شاء تسمى بما شاء، لا قياس ولا حتم"³.

و قد علق على هذه القصة بقوله: ولا يبعد أن يكون هذا صحيحاً، وليس خفاءً بعض اشتقاق الكلم على بعض العلماء بدليل على الطعن في علم الاشتقاق جملة، ولا

¹ - ابن فارس، مقاييس اللغة، 4/417.

² - ابن فارس، مقاييس اللغة، 5/4.

³ - الفراهيدي (عبد الرحمن الخليل بن أحمد)، كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي، و إبراهيم السامرائي، دار الأعلی للمطبوعات، بيروت، 1988، 1/190.

في الجهل به جملة! فالأمر كما قال ابن فارس رحمه الله بعد أن حكى لفظاً شذ عن الخليل: "وقد يثذ عن العالم الباب من الأبواب، والكلام أكثر من ذلك"¹.

و على الرغم من أن ابن دريد (321هـ) ينفي أن تكون هذه القصة صحيحة في قوله: "واحتجوا بما ذكره الخليل بزعمهم: أنه سأل أبا الدُقَيْش: ما الدُقَيْش؟ فقال: لا أدري إنما هي أسماء نسمعها ولا نعرفُ معانيها. وهذا غلط على الخليل، وادعاء على أبي الدُقَيْش، وكيف يَغْبَى على أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد نصر الله وجهه مثلُ هذا؟! وقد سمع العرب سمّت: دَقْشًا ودُقَيْشًا ودَنْقَشًا، فجاءوا به مكبّرًا ومحقّرًا، ومعدولًا من بنات الثلاثة إلى بنات الأربعة بالنون الزائدة. والدَقْش معروف وسنذكره في جملة الأسماء التي عمّوا عن معرفتها"².

إلا أنه يورد قصة شبيل مع روبة قائلاً: "أخبرنا أبو حاتم عن الأصمعي قال: كان يونسُ في حلقة أبي عمرو بن العلاء، فجاء شُبَيْل بن عَزْرَةَ الضُّبَعِي فسَلَّمَ على أبي عمرو بن العلاء، فرفعه في مجلسه وألقى له لِبْدَ بغلته، فقال شُبَيْل: ألا تعجبون لرؤيتكم هذا؟ سألتُه عن اشتقاق اسمه فلم يدر ما هو؟"³

هذه القصة التي تؤكد المعنى ذاته، و هو أن من الأسماء ما لا اشتقاق له، و هو ما كان قد ذهب له في قوله المذكور سابقاً: "... ولم نتعد ذلك إلى اشتقاق أسماء صنوف النَّامِي من نبات الأرض؛ نَجْمها وشجرها وأعشابها، ولا إلى الجماد من صخرها ومَدَرها، وحَزْنها وسهلها، لأننا إن رُمْنَا ذلك احتجنا إلى اشتقاق الأول التي نشقُّ منها، وهذا ما لا نهاية له"⁴.

و مذهب ابن دريد هذا مخالف لرأي الزجاج (ت311هـ) الذي ذكر أن كل كلمة لا بد لها من اشتقاق، أما بعضُ الظاهرية، فقد انكروا هذا العلم على إطلاقه وذكروا أن اشتقاق بعض الكلم من بعض دعوى بغير دليل، وأن ذلك كذب على

¹- ابن فارس، مقاييس اللغة، 108/4.

²- ابن دريد، الاشتقاق، ص 4.

³- م ن/ ص 119.

⁴- ابن دريد، الاشتقاق، ص 3.

العرب، وهذا خلاف ما عليه أئمة اللغة والنحو قديماً وحديثاً حتى يكاد يكون ذلك متواتراً عنهم.

أما عن الاشتقاق من الأعجمي، فقد أجاز به البعض، و نفاه البعض الآخر، لكن الثابت عن كثير من علماء العربية أنهم جمعوا في قواميسهم من الكلم ما ليس بعربي، كابن دريد في تعريفه (القابوس) بقوله: "اسمٌ أعجميٌّ وإنما هو كأؤوس وهو اسمٌ بعض ملوك العجم، فإن جعلت اشتقاقه من العربية فهو فاعولٌ من القبس، والقبس: الشهاب من النار، وفحلٌ قبيس: سريع الإلحاق، والقابس: المشعل النار، وقبسته ناراً، وأقبسته علماً، إذا أهدته. وأبو قبيس معروف"¹، و ابن فارس في تعريفه (الخدريس) بقوله: "وهي الخمر، فيقال إنها بالرومية، ولذلك لم نعرض لاشتقاقها، ويقولون: هي القديمة؛ ومنه حنطة خندريس: قديمة"².

كما قال ابن جني: "ومما اشتقته العرب من كلام العجم ما أنشدناه من قول

الراجز

هل تعرف الدار لأم الخرزج منها فظت اليوم كالمزرج

أي الذي شرب الزرجون، وهي الخمر، فاشتق (المزرج) من (الزرجون)، وكان قياسه (كالمزرجن)، من حيث كانت النون في (زرجون) قياسها أن تكون أصلاً، إذ كانت بمنزلة السين من (قربوس) قال أبو علي: ولكن العرب إذا اشتقت من الأعجمي خلطت فيه. قال: والصحيح من نحو هذا الاشتقاق قول روبة (في خدر مياس الدمى معرجن)... فقوله (المعرجن) يشهد بكون النون من (عرجون) أصلاً، وإن كان من معنى الانعراج ... فقد كان على هذا القياس يجب أن يكون نون (عرجون) زائدة، كزيادتها في (زيتون)، غير أن بيت روبة الذي يقول فيه (المعرجن) منع هذا"³.

¹ - م ن / ص 366.

² - ابن فارس، مقاييس اللغة، 2/252.

³ - ابن جني، الخصائص، 1/359.

و قال: "... وذلك قولهم في اشتقاق الفعل من قلنسوة تارة: (تقلنس)، وأخرى: (تقلسى)، فأقروا النون وإن كانت زائدة، وأقروا أيضاً الواو حتى قلبوها ياء في تقلسيت. وكذلك قالوا: قرنوة، فلما اشتقوا الفعل منها قالوا قرنيت السقاء، فأثبتوا الواو، كما أثبتوا بقية حروف الأصل: من القاف، والراء، والنون، ثم قلبوها ياء في قرنيت. هذا مع أن الواو في قرنوة زائدة للتكثير والصيغة، لا للإلحاق ولا للمعنى، وكذلك الواو في قلنسوة للزيادة غير الإلحاق وغير المعنى"¹.

4- أنواع الاشتقاق:

أ- الاشتقاق الصغير:

الاشتقاق الصغير أن تأخذ أصلاً من الأصول فتتقراه فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغته ومبانيه، وذلك كتركيب (ف ع ل)، الذي يتصرف إلى فعل ويفعل و فاعل و فعلا و فعول و فعيل و فعلة، التي تدور جميعها حول الفعل و آدائه. فالاشتقاق الصغير هو أن تنزع "لفظاً من لفظ، ولو مجازاً، بشرط أن يكون بين اللفظين اتفاق في الحروف الأصول وترتيبها، وتناسب في المعنى، كاشتقاقك الضارب من الضرب. وقد عنوا بقولهم (ولو مجازاً) أحد أمرين: الأول أن تنزع المشتق من المشتق منه، وهو منطوق على معناه المجازي، كاستعمالك المثقف (اسم المفعول) بمعنى المؤدب والمعلم، اشتقاقاً من التثقيف بمعنى التأديب والتعليم، وعلى المجاز. والثاني أن تطلق (الضارب) مثلاً على من لم يضرب؛ لأنه سيضرب، وهو في الحقيقة لمباشر الضرب، أو على من ضرب وهو لا يضرب الآن، كما ذهب إليه بعضهم"².

و قد قال ابن جني "الاشتقاق عندي على ضربين، كبير وصغير، فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم. كأن تأخذ أصلاً من الأصول فتتقراه، فتجمع بين معانيه، وإن

¹ - م ن / ص 227.

² - صلاح الدين الزعبلوي، الاشتقاق الكبير و القلب، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ع 10، 1983، الموقع الإلكتروني <http://www.awu-dam.org/trath/10/turath10-003.htm>، تاريخ الزيارة

اختلفت صيغته ومبانيه. ذلك كتركيب (س ل م)، فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه نحو سلم و يسلم و سالم و سلمان و سلمى و السلامة¹.

و قال ابن الأثير (637هـ): "فالصغير: أن تأخذ أصلاً من الأصول فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغته ومبانيه، كترتيب (س ل م)، فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه، نحو (سلم) و(سالم) و(سلمان) و(سلمى)، والسليم اللديغ أطلق عليه ذلك تفواؤلاً بالسلامة"².

ب- الاشتقاق الكبير:

و هو ما يسميه بعضهم بالاشتقاق الأوسط أو الاشتقاق الصغير جاعلاً السابق الاشتقاق الأصغر، و يسميه بعضهم بالاشتقاق الأكبر ويجعل السابق صغيراً، وهذا عند من يجعل القسمة ثنائية، ويكون هذا بتقليب حروف المادة، بالتقديم والتأخير حتى ينتظم جميع المواد المحتملة من ذلك معنى واحد يضم شتاتها، مثل: قول، قلو، وقل، ولق، لقو، لوق، و يسمى هذا الاشتقاق قلباً لغوياً، تمييزاً له عن القلب الصرفي³.

قال ابن الأثير: "وأما الاشتقاق الكبير فهو: أن تأخذ أصلاً من الأصول فتعقد عليه وعلى تراكيبه معنى واحداً يجمع تلك التراكيب وما تصرف منها، وإن تباعد شيء من ذلك عنها رد بلطف الصنعة والتأويل إليها"⁴، "و من ذلك تراكيب (ق س و) (ق و س) (و ق س) (و س ق) (س و ق) وأهمل (س ق و)، وجميع ذلك إلى القوة والاجتماع، منها القسوة وهي شدة القلب واجتماعه، ألا ترى إلى قوله

يَا لَيْتَ شِعْرِي وَالْمُنَى لَا تَنْفَعُ هَلْ أَعْدُونَ يَوْمًا وَأَمْرِي مُجْمَعٌ

أي قوى مجتمع، ومنها القوس لشدتها واجتماع طرفيها، ومنها الوقس؛ لابتداء الجرب؛ وذلك لأنه يجمع الجلد ويقطعه؛ ومنها الوسق للحمل؛ وذلك لاجتماعه وشدته،

¹ - ابن جني، الخصائص، 134/2.

² - ضياء الدين بن الأثير، المثل السائر، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، 1939، 196/3.

³ - خديجة الحديثي، أبنية الصرف، ص248.

⁴ - ابن الأثير، المثل السائر 3/ 198.

ومنه استوسق الأمر؛ أي اجتمع (واللَّيْلِ وَمَا وَسَق) ¹؛ أي جمع، ومنها السوق؛ وذلك لأنه استحثاث وجمع للمسوق بعضه إلى بعض، و عليه قال: (مستوسقات لو يجدن سائقا)، فهذا كقولك: مجتمعات لو يجدن جامعا، فإن شذ شيء من شعب هذه الأصول عن عقده ظاهرا رد بالتأويل إليه، وعطف بالملاطفة عليه ².

و هو قليل في اللغة حسب ما أشار ابن الأثير في قوله: "والاشتقاق الكبير لا يكاد يوجد في اللغة إلا قليلا" ³، و قوله: "واعلم أنا لا ندعي أن هذا يطرد في جميع اللغة، بل قد جاء شيء منها كذلك، وهذا مما يدل على شرفها وحكمتها؛ لأن الكلمة الواحدة تتقلب على ضروب من التقاليب، وهي مع ذلك دالة على معنى واحد، وهذا من أعجب الأسرار التي توجد في لغة العرب وأغربها، فاعرفه" ⁴.

و يتفق الدارسون أن هذا النوع لم يشتهر في علم الاشتقاق إلا بعد كلام ابن جني في الخصائص، و هذا ما أشار إليه ابن عصفور في قوله: "فالاشتقاق الأكبر... لم يقل به أحد من النحويين إلا أبا الفتح، و حكى هو عن أبي علي أنه كان يأنس به في بعض الأماكن، و الصحيح أن هذا النوع من الاشتقاق غير مأخوذ به، لعدم اطراده، و لما يلحق فيه من التكلف لمن رآه" ⁵.

و جاء في شرح التسهيل: "...هذا مما ابتدعه الإمام أبو الفتح ابن جني وكان شيخه أبو علي الفارسي (ت377هـ) يأنس به يسيرا، وليس معتمداً في اللغة ولا يصح أن يستنبط به اشتقاق في لغة العرب، وإنما جعله أبو الفتح بيانا لقوة ساعده وردّه المختلفات إلى قدر مشترك، مع اعترافه وعلمه بأنه ليس هو موضوع تلك الصيغ" ⁶.

¹ - الانشقاق/17.

² - ابن جني، الخصائص، 2/ 137.

³ - ابن الأثير، المثل السائر، 3/ 199.

⁴ - م ن/ ص ن.

⁵ - ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص 39.

⁶ - السيوطي، المزهر، 347/1.

و تجدر الإشارة هنا إلى ما بين الاشتقاق الكبير و القلب من تداخل، فقد التأم الببان في كلام الباحثين حتى كأنهما باب واحد، لكن الحقيقة غير ذلك، فما أراد أئمة اللغة بالقلب غير ما راموه بالاشتقاق الكبير، و أمثلة القلب توحى بأن العرب قد عنوا ألفاظاً بعينها فتحركت ألسنتهم بما يجاورها نطقاً، فلم يخالفوا بين ما نطقوا به، وما عنوه من الألفاظ في الحروف، لكنهم خالفوا في مواقع هذه الحروف بعضها من بعض، مثال ذلك قولهم (أيس)، وقد عنوا به (بيس) بمعنى قنط. وقولهم (أشاف) وقد عنوا به (أشفي) بمعنى أشرف¹.

وهم لم يؤصلوا ما ازدحمت أحرفه على ألسنتهم، فنطقوا به على هذا الوجه، فإذا طلبت في المعاجم (أيس) عدت إلى (بيس)، أو طلبت (أشاف) عدت إلى (أشفي)، وأسموا (أيس) مقلوباً و(بيس) مقلوباً عنه، فالمقلوب والمقلوب عنه لفظان ترادفاً معنى، واتحدت حروفهما، ولكن اختلف ترتيبها، ومن ثم كان القلب غير الاشتقاق الكبير، فليس في هذا الأخير، وحدة في المعنى بين تقليب وتقليل ولو كان بينهما جامع، وإنما يتغير المعنى بتغير مواقع الحروف، وكل تقليب هو أصل منصوص عليه نحو كلم ومالك وكمل عدا ما كان منه مهملأً، وليس للمقلوب (كأيس) أصل منصوص عليه، وإنما هو محمول على ما اعتدوه أصلاً له وهو (أيس)².

ج- الاشتقاق الأكبر:

هو أخذ كلمة من كلمة أخرى، بتغيير في بعض أحرفها، مع تشابه بينهما في المعنى، و في أكثر الحروف و ترتيبها، على أن تكون الحروف المختلفة من مخرج واحد، أو من مخرجين متقاربين، نحو (نهق و نعق) و (ثلث و ثلب)³، و قد قال عنه الشوكاني (1250هـ): "هذا القسم هو الذي يحتاج إلى فضل فكر وقوة وإطلاع"⁴.

¹ - صلاح الدين الزعبلوي، الاشتقاق الكبير و القلب، صفحة الكترونية.

² - صلاح الدين الزعبلوي، الاشتقاق الكبير و القلب، صفحة الكترونية.

³ - خديجة الحديثي، أبنية الصرف، ص 249.

⁴ - الشوكاني (محمود بن علي)، نزهة الأحداق في علم الاشتقاق، تحقيق شريف عبد الكريم، دار عمار، عمان،

و قال عنه ابن جني: "ومن طريف ما مر بي في هذه اللغة التي لا يكاد يُعلم بعدها، ولا يُحاط بقاصيها، ازدحامُ الدال، والتاء، والطاء، والراء، واللام، والنون، إذا مزجتهم الفاء على التقديم والتأخير، فأكثر أحوالها ومجموع معانيها أنها للوهن والضعف ونحوهما، من ذلك الدالف للشيخ الضعيف، والشيء التالف، والظليف والظليف المجان وليست له عصمة الثمين، والظنف، لما أشرف خارجاً عن البناء وهو إلى الضعف؛ لأنه ليست له قوة... والدنف: المريض، ومنه التنوفة وذلك لأن الفلاة إلى الهلاك؛ ألا تراهم يقولون لها: مهلكة، وكذلك قالوا لها: بيداء، فهي فعلاء من باد يبيد. ومنه الترفة، لأنها إلى اللين والضعف، وعليه قالوا: الطرف؛ لأن طرف الشيء أضعف من قبله وأوسطه... ومنه الفرد لأن المنفرد إلى الضعف والهلاك..."¹.

وإذا بني الاشتقاق الصغير على اتفاق الحروف الأصول وترتيبها، فملاك الأمر في الاشتقاق الكبير أن يكون اتفاق بين الحروب دون ترتيبها، ومثاله: كمل وملاك ولكم... وهو يخالف الاشتقاق الأكبر الذي حدّه أن تتفق في اللفظين بعض الحروف، وتتقارب في الباقي، نحو جبل وجبر، وحلف وحرف، وهمس وهمش، وأما القلب فلا يعني اصطلاحاً غير تغيير مواضع الأحرف في اللفظ مع التزام معناه، فإذا كان هذا قد يعرض في الأصل الواحد حتى يحتاج فيه إلى ما قلناه كان فيما انتشرت أصوله بالتقديم والتأخير أولى باحتمال وأجدر بالتأويل له².

د- الاشتقاق الكبّار:

و هو النحت الذي يعني في أصل اللغة: النشر والبري والقطع، يقال: نحت النجار الخشب والعود إذا براه وهذب سطوحه. ومثله في الحجارة والجبال، أما في الاصطلاح فإن تعمد إلى كلمتين أو جملة فتتزع من مجموع حروف كلماتها كلمة فذّة تدل على ماكانت تدل عليه الجملة نفسها. ولما كان هذا النزاع يشبه النحت من الخشب والحجارة سمّي نحتاً.

¹ - ابن جني، الخصائص، 2/166.

² - صلاح الدين الزعلابي، الاشتقاق الكبير و القلب، صفحة الكترونية.

و قد جاء ابن فارس بنظرية مفادها: أنّ أكثر الكلمات الزائدة على ثلاثة أحرف، منحوت من لفظين ثلاثيين، يقول: "إعلم أنّ للرباعي والخماسي مذهباً في القياس، يستنبطه النظر الدقيق؛ وذلك أنّ أكثر ما تراه منه منحوت، ومعنى النّحت: أن تؤخذ كلمتان وتحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعاً بحظ. والأصل في ذلك ما ذكر الخليل من قولهم: حيعل الرجل إذا قال: حيّ على..."¹.

كما يقول: "العرب تتحت من كلمتين كلمة واحدة، وهو جنس من الاختصار... وهذا مذهبنا في أن الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف فأكثرها منحوت، مثل قول العرب للرجل الشديد (ضِبْطُر)، و في الصلْدَم إنه من (الصلْد) و (الصلْدَم)"².

لقد ورد النحت في اللغة العربية على عدة وجوه أهمّها³:

- تأليف كلمة من جملة لتؤدي مؤدّاها، وتفيد مدلولها، كبسمل المأخوذة من قولنا (بسم الله الرحمن الرحيم)، وحيعل المأخوذة من قولنا (حي على الصلاة، و حي على الفلاح).

- تأليف كلمة من المضاف والمضاف إليه، عند قصد النسبة إلى المركب الإضافي إذا كان علماً كعشمي في النسبة إلى عبد شمس، وعبد ري في النسبة إلى عبد الدار.
- تأليف كلمة من كلمتين أو أكثر، تستقل كل كلمة عن الأخرى في إفادة معناها تمام الاستقلال؛ لتفيد معنى جديداً بصورة مختصرة، من ذلك (لن) الناصبة، المركبة من (لا) النافية و (أن) الناصبة.

أما الغرض من هذا النوع من الاشتقاق فهو:

- تيسير التعبير بالاختصار والإيجاز، كما يقول ابن فارس: "العرب تتحت من كلمتين كلمة واحدة، وهو جنس من الاختصار"⁴.

¹- ابن فارس، مقاييس اللغة، 328/1، 329.

²- ابن فارس، الصاحبى في فقه اللغة، ص 264.

³- خديجة الحديثي، أبنية الصرف، ص 249.

⁴- ابن فارس، الصاحبى في فقه اللغة، ص 264.

- تنمية اللغة وتكثير مفرداتها؛ باشتقاق كلمات حديثة، لمعان حديثة، ليس لها ألفاظ في اللغة.

4- الاشتقاق و التأويل:

اللغة العربية لغة لينة تسمح بالتأويل في كثير من مستوياتها، و ذلك راجع إلى خاصيتها الاشتقاقية، فكما قال ابن الأثير: "وأما الاشتقاق الكبير فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول فتعقد عليه وعلى تراكيبه معنى واحداً يجمع تلك التراكيب، وما تصرف منها... وإن تباعد شيء من ذلك عنها رُد بلطف الصنعة والتأويل إليها... ولنضرب لذلك مثلاً فنقول: إن لفظة (قمر) من الثلاثي لها ستة تراكيب وهي: قمر، قمر، رمق، رقم، مقر، مرق، فهذه التراكيب الستة يجمعها معنى واحد هو القوة والشدة"¹.

وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته وبقية الأصول غيره كتركيب (ض ر ب) و (ج ل س) و (ز ب ل) على ما في أيدي الناس من ذلك، فهذا هو الاشتقاق الأصغر، و لا شك أن رد الفروع على اختلافها إلى أصل واحد يجمعها مسألة اجتهادية، و دليل ذلك قول ابن فارس: "... ومن ذلك قولهم للحجر (جندل)، فممكّن أن يكون نونه زائدة، ويكون من الجدل وهو صلابة في الشيء وطّي وتداخل، يقولون خَلَقَ مَجْدُول، ويجوز أن يكون منحوتاً من هذا ومن الجند، وهي أرض صلبة، فهذا ما جاء على المقاييس الصحيحة، ومما وُضِعَ وضِعاً ولم أعرف له اشتقاقاً: (المُجَلَّنْطِي): الذي يستلقي على ظهره ويرفع رِجْلَيْهِ، و(المَجَلْعُبُّ): المضطجع. وسيلٌ مُجَلْعَبُّ: كثير القَمْشِ، و(المَجَلْحَدُّ): المستلقي، (وَجَحْمُظَّت) الغلام، إذا شددت يديه إلى رجليه وطرحته، و(الجُخْدُ ب): دُوَيْبَّة، ويقال له جُخَادِبُّ، والجمع جَخَادِبُّ..."²، فبدأ الحديث عن (جندل) غير جازم أن حروفه الأصول ثلاثة، فيكون من الجدل، أو أنه رباعي، فيكون منحوتاً من ثلاثيين، هما الجدل، و الجند، مضيفاً إلى ذلك بعض الكلمات التي يقر بعدم معرفته ما اشتقاقها.

¹- ابن الأثير، المثل السائر، ص294.

²- ابن فارس، مقاييس اللغة، 512/1.

إضافة إلى قول ابن دريد الذي يستعمل لفظ الظن قائلاً: "فأما يغوث الصنم المذكور في القرآن فأظن أن اشتقاقه من غاث يغوث غوثاً، فاستعملوا مصدره وتركوا تصريحه، إلا أنهم لم يقولوا إلا أغاثني، و لم يجئ في الشعر الفصيح"¹.

أو يقول: "ولا أعرف للتويت اشتقاقاً إلا أن يكون هذا الثمر الذي يسمى التوت، وهو الذي تسميه العامة التُّوت، وهو الفِرصاد، أو يكون من قولهم: تات الرجل، إذا استخفى بثوبٍ توتاً، وهي كلمة مماتة"²، و غيرها من الأقوال التي تضم عبارات تؤكد توخي الحذر في نسبة لفظ إلى آخر؛ لأن ذلك لا يكون إلا على سبيل الاجتهاد.

فالأصول في الاشتقاق تعرف بالنظر والتأمل مع سعة العلم والاطلاع على كلام العرب، ومع ذلك فقد يتردد البصير بكلام العرب بين أصليين أو أكثر في رد الكلام إليه، كما يقول ابن دريد كثيراً في الاشتقاق: (واشتقاق كذا من أحد شيئين) أو (اشتقاق كذا من أشياء)، وإذا اختلف العلماء في الاشتقاق فيمكن رد أحد الأقوال في إرجاع المادة إلى أصل واحد بذكر فرد لا يندرج تحت هذا الأصل، أو رد قوله في ذكر الأصل ببيان وجه المناسبة مع أصل آخر أقوى، أو ببيان ضعف المناسبة المذكورة بالنسبة لغيرها³.

وقد تكلف الأئمة من الجهد، في تقليب الأصل الواحد على وجوهه كيف شكلت، ما ألجأهم إلى مضايق ومآزق لا مخرج منها ولا محييض⁴، و لا أدل على ذلك من اجتهاد ابن جني في إيجاد معنى مشترك بين تقاليب الجذر الواحد كالأصل (ك ل م) الدال على القوة والشدة، و الأصل (ق و ل) الدال على الإسراع والخفة، و الأصل (ج ب) الدال على القوة والشدة أيضاً، حيث يقول: "وإن تباعد شيء من ذلك رُد بلطف الصنعة والتأويل إليه، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد"⁵،

¹ - ابن دريد، الاشتقاق، ص 96.

² - ابن دريد، الاشتقاق، ص 95.

³ - صلاح الدين الزعلابي، الاشتقاق الكبير و القلب، صفحة الكترونية.

⁴ - م ن/ ص ن.

⁵ - ابن جني، الخصائص، 134/2.

وأشار إلى أن في تركيب (جبر العظم) قوة، وفي (جبر الملك) قوته، وأنه إذا (جربت) المرءَ أمورَ اشتدت بها شكيمته، و(الجراب) للحفظ، وفي الحفظ قوة.. وهكذا (البرج) ففيه قوة، و(الرجبة) ما تستند إليه النخلة، وفي الدعم والإسناد قوة. لكنه ذكر (البحرة) وقال إنها (السرة)، وفي السرة نتوء وغلظة فأين ملمح القوة فيهما، أترأه في قولهم (هذا أمر بجريّ) أي عظيم، والجمع البجاري وهي الدواهي العظام؟ وهو لم يعرض (للجرب) وهو داء الجلد¹.

قال ابن جني: "على أن هذا وإن لم يطرّد وينقد في كل أصل، فالعذر على كل حال فيه، أبين منه في الأصل الواحد، من غير تقليب لشيء من حروفه. فإذا جاز أن يخرج بعض الأصل الواحد من أن تنظمه قضية الاشتقاق، كان فيما تقلبت أصوله، فأوه وعينه ولامه، أسهل، والمعذرة فيه أوضح"².

وقال السيوطي: "ولا ينكر مع ذلك أن يكون بين التراكيب المتحدة المادة معنى مشترك بينها هو جنس لأنواع موضوعاتها. ولكن التحيل على ذلك في جميع مواد التركيبات كطلب لعنقاء مغرب"³.

فقد حاول علماء العربية في معاجمهم جمع المشتقات تحت أصل واحد، سعياً منهم لإيجاد معنى واحد تحمله الأصول اللغوية المشتركة، ففي المقاييس: "الدال والسين والعين أصلٌ يدلُّ على الدَّفْع. يقال دَسَعَ البعيرُ بجرَّتِهِ، إذا دَفَعَ بها، والدَّسَع: خُروج الجِرَّة. والدَّسِيعَة: كَرَمُ فِعْلِ الرَّجُلِ في أمورِهِ. وفلانٌ ضَخَمَ الدَّسِيعَة، يقال هي الجَفْنَة، ويقال المائدة. وأيُّ ذلك كانَ فهو من الدَّفْع والإعطاء، ومنه حديثُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، في كتابه بينَ قريشٍ والأنصار: (إنَّ المؤمنينَ أيديهم على من بَغَى عليهم أو ابتغَى دَسِيعَةً ظُلْم)، فإنَّه أراد الدَّفْعَ أيضاً، يقول: ابتغى دُفْعاً بظُلْم..."⁴.

¹ - صلاح الدين الزعبلوي، الاشتقاق الكبير و القلب، صفحة الكترونية.

² - ابن جني، الخصائص 12/1.

³ - السيوطي، المزهر، 202/1.

⁴ - ابن فارس، مقاييس اللغة، 279/2.

يعطي ابن فارس في هذا القول كلَّ مشتق معناه بالنظر إلى الأصل الأول الذي أخذ منه، و هو الدال و السين و العين الذي يدل على الدفع، و إن خرج واحد من المشتقات عن أصله رد إليه بتأويل المعنى المحدث، و ذلك ما نلاحظه في قوله: "العين و القاف أصل واحد، يدل على الشق، و إليه يرجع فروع الباب بلطف نظر. قال الخليل أصل العق الشق، قال: و إليه يرجع العقوق، قال: وكذلك الشعر ينشق عنه الجلد، و هذا الذي أصله الخليل رحمه الله، و بسط الباب بشرحه هو ما ذكره، فقال: يقال عَقَّ الرجل عن ابنه يُعَقُّ عنه، إذا حلق عقيقته، و ذبح عنه شاة، قال: و تلك الشاة عقيقة...، و العقيقة الشعر الذي يولد به، و كذلك الوبر...، و يقال أَعَقَّت النعجة إذا كثرت صوفها، و الاسم العقيقة، و عَقَّت الشاة: جَزَزت عقيقتها، و كذلك الإبل، و العَق: الجَزُّ الأول، و يقال: عُقُوا بِهِمَكُم، فقد أَعَقَّ؛ أي جزوه فقد آن له أن يُجز، و على هذا القياس يسمى نبت الأرض الأولُ عقيقة، و العقوق: قطعة الوالدين، و كل ذي رحم محرّم...، و يقولون: العقوق ثكل من لم يثكل؛ أي إن من عقه ولده، فكأنه ثكلهم، و إن كانوا أحياء، و هو أَعَقَّ من ضب؛ لأن الضب تقتل ولدها...، و من الباب: انعقَّ البرق، و عَقَّت الرياح المُزْنَة، إذا استدرتها، كأنها تشقها شقا...، فأما قولهم الأبلق العقوق، فهو مثل يقولونه لما لا يقدر عليه، قال يونس: الأبلق: ذكر، و العَقوق: الحامل، و الذكر لا يكون حاملا، فلذلك يقال: كلفتني الأبلق العقوق، و يقولون أيضا: هو أشهر من الأبلق العقوق، يعنون به الصبح؛ لأن فيه بياضا و سوادا، و العقوق الشَّنَق...¹.

و يستفيض ابن فارس في ذكر الأصل (عق) و جميع ما تفرع عنه، محاولا بلطف النظر -على حد قوله- رد الفروع جميعا إلى أصولها، و هو ما مر بنا عند التصريفيين الذين نهجوا منهج النحاة في جمع الصيغ تحت باب واحد، أو قاعدة واحدة، و ما شذ عن ذلك عاد إليه بالتأويل، و التعليل.

¹ - ابن فارس، مقاييس اللغة، 3/4 و ما بعدها.

نستطيع أن نقول بعد الذي تقدم إن علاقة التأويل بالاشتقاق وطيدة من حيث إن الأول هو العودة للأصول، والثاني "هو البحث في أصول الكلمات و ما تفرع عنها، و ربط هذه الفروع بتلك الأصول من حيث اللفظ و المعنى معاً"¹، و هو ما شغل الاشتقاقيين في علم الصرف، حيث إنهم بحثوا في كل جذر باعتباره أصلاً، عن المعنى الذي يربطه بما اشتق منه باعتباره فرعاً، من ذلك مثلاً الجذر اللغوي (نج)، الذي يعني الحركة.

و تجدر الإشارة هنا إلى علاقة التأويل بالمعنى و القصد عند علماء الصرف، و ما جاء عن الخليل في قوله: "كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالة و مدا، فقالوا: (صرّ)، و توهموا في صوت البازي تقطيعاً، فقالوا: (صرصر)"²، إشارة إلى ما بين الفعل الثلاثي المضعف العين (صرّ) و بين معناه من التناسب من حيث بنية الصيغة، و دلالتها على معنى المطّ و الاستطالة، و هو ما يناسب صوت الجندب، و في هذه الإشارة التفاتة طيبة إلى علاقة البنية الصرفية بمعناها الذي يقصده المتكلم و يرمي إليه³.

فلما كان بين الصيغة و دلالاتها كثير من التناسب، تجد العربي قد استعمل: النزوان و النقران و الققران، على وزن واحد، و هو (فعلان)، لأنها جميعاً في زعزعة البدن و اهتزازه في ارتفاع، و مثل ذلك العسلان و الرتكان و الغليان؛ لأنه زعزعة و تحرك، و مثله الغثيان؛ لأن الفاعل تجيش نفسه و تثور، و مثله الخطران و اللمعان، لأن هذا اضطراب و تحرك⁴.

¹ - كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص 17.

² - ابن جني، الخصائص، 2 / 152.

³ - عبد الحميد أحمد يوسف هنداوي، الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم، دراسة نظرية تطبيقية، التوظيف البلاغي لصيغة الكلمة، ص 31.

⁴ - عبد الحميد أحمد يوسف هنداوي، الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم، دراسة نظرية تطبيقية، التوظيف البلاغي لصيغة الكلمة، ص 31..

ولما قصد المتكلم الحركة و ما يقاربها من دلالات جرى العمل على بناء الصيغ على هذا الوزن للدلالة على هذه المعاني، و لأن المعنى المقصود لا ينكشف في غالب الأحيان إلا بالتأويل فقد نشأت بين الأطراف الثلاث (المعنى، التأويل، القصد) علاقة حميمة، حيث تحمل الصيغ معانيها بناء على مقصد المتكلم منها، ثم إن بلوغ ذلك المقصد يكون مستعصيا لولا التأويل.

و قد قال ابن جني: "الغرض في صناعة الإعراب والتصريف إنما هو أن يقيس ما لم يجيء على ما جاء، فقد وجب من هذا أن يتبع ما عملوه، ولا يعدل عنه؛ لأنه هو المعنى المقصود، والسبب الذي له وضع هذا العلم واخترع"¹.

فأشار إلى المعنى المقصود الذي يحصل على مستوى الصيغة أولاً، ثم على مستوى التركيب، و لعله الأمر الذي يجعل الصرف يرتبط بالنحو؛ لأن القصد على المستوى الصرفي لا يتضح في كثير من الأحيان، إلا إذا انتضمت الصيغ في تراكيب، و ذلك هو محور المستوى النحوي.

فحين نقرر في الصرف أن الاسم إما مفرد أو مثنى أو جمع، فعلى أن ندرك أن قيمة هذا العمل إنما تظهر في استغلاله على مستوى العبارات و الجمل، حين ننظر في قواعد المطابقة بين وحدات هذه الجمل و العبارات، و مدى ارتباطها بعضها ببعض من الأفراد و التثنية و الجمع، و من ثم نرى ضرورة الانتقال من الدرس الصرفي إلى الدرس النحوي مباشرة، و جعلهما كما لو كانا امتدادا لشيء واحد، أو كما لو كانا كلا متكاملًا، و إن كانا ذا جانبيين أو مرحلتين، و لا شك أن الارتباط بين النحو و الصرف نابع من إدراك علماء العربية للصلة الوثيقة بين مستويات اللغة، كونها تخدم غرضا رئيسا واحدا هو الحفاظ على اللغة و القرآن الكريم².

¹ - ابن جني، المنصف، 242/1.

² - كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص22، 29.